obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

تـــمهيـد

سنقوم من خلال هذا الفصل بالتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و ذلك من خلال عرض حصيلة خلال الفترة (98-٢٠٠٥) ثم التطرق إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية عليه و آثاره على التنمية في الجزائر، لنختمه بالمعوقات التي تحد من تطوره، و لقد تم تحديد مجال الدراسة من سنة ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥ ، و هذا راجع إلى دخول الجزئر في مرحلة ظهور النتائج المتعلقة بالبرنامج المفروط من طرف صندوق النقد الدولي(انتهاء مهلة التأخير و بداية فترة التسديد المتعلقة بالديون)؛ و ذلك من خلال ما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة (٩٨- ٢٠٠٥)؛

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر بين المتغيرات الاقتصادية و آثاره على التنمية في الجزائر؛

المبحث الثالث:معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقومات تشجيعه في الجزائر.

obeikandi.com

المبحث الأول

حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (٩٨-٢٠٠٥)

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال عرض حصيلة للفترة (٩٨- ٢٠٠٥) ثم التطرق إلى الاستثمارات العربية المباشرة في الجزائر على وجه الخصوص، وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول

تطور حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (٩٨-٢٠٠٥)

لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث عهد سنوات التسعينات، وإنما كان منذ سنوات الستينات، حيث تجسد في الشركات ذات الاقتصاد المختلط، غير أن تبني الإرادة الواضحة لاستقطابه من طرف الدولة الجزائرية كان منذ بداية التسعينات، أين قامت الجزائر بإصدار تشريعات تنص على حرية الاستثمار، وتكرس مبدأ الانفتاح الاقتصادي.

وقد قامت الجزائر آنذاك بإصدار عدة قوانين كان أهمها قانون ٩٠- ١٠ المتعلق بالنقد والقرض وقانون ٩٣- ١٢ المتعلق بترقية الاستثمارات، فهذين القانونين جسدا دعوة الجزائر للاستثمار الأجنبي

obeikandl.com

المباشر من خلال الامتيازات والضمانات التي يمنحانها للمستثمرين الأجانب على غرار مبدأ المعاملة المماثلة بين المستثمر المحلي والأجنبي، كما تمخض عن ذلك مرسوم بإنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI).

و لتأكيد هذا المسعى سعت الجزائر، من أجل توفير مناخ الاستثمار الملائم، إلى إصدار مجموعة من القوانين من بينها قانون الخوصصة حيث دخلت المؤسسات العمومية في ذلك، ومع تطور الأوضاع والظروف، اضطرت الجزائر إلى إصدار قانون آخر للاستثمار في سنة ٢٠٠١ ليمنح المزيد من الامتيازات والضمانات الهادفة إلى جذب المستثمر الأجنبي.

وبالنظر إلى عدد المشاريع المصرح بها لدى وكالة APSI فقد وصلت خلال الفترة (٩٣- ٢٠٠٠) إلى ٤٣٢١٣ كما يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (١٩) حيث ارتفع معدل زيادتها وخاصة في السنوات الأخيرة أين وصل إلى ٣٠٪ بين سنة ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وقد تركزت هاته المشاريع في قطاع الصناعة خاصة وذلك بنسبة ٣٧٪ مع إمكانية توفير أكبر عدد من مناصب الشغل بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالقطاعات الأخرى كما يظهر ذلك من الجدول الآتي:

الجدول رقم (١٩): توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب قطاعات النشاط (٩٣- ٢٠٠٠)

	عدد المشاريع	٪	عدد مناصب الشغل	٪	المبالغ (مليار دج)	٪
الصناعة	١٦١٤٢	٣٧	٦٣٨١٦٩	٤٠	١٥٠٤	٤٥
البناء والأشغال العمومية	٨١٢٤	١٩	٤٥٣٩٤٣	٢٨	٧٣٥	٢٢
النقل	٩٦٨١	٢٢,٥	١٧٧٠٥٧	١١	٤٠١	١٢
الخدمات	٤٠٩٩	٩,٥	١٨٦١٤٦	١٢	٣٠١	٩
السياحة	١٧٧٨	٤	٦٣٣٤٧	٤	٢٣٤	٧
الزراعة	٢٢٢٦	٥	٥٥٢٣٨	٣	١٠١	٣
الصحة	٧٣٢	٢	١٦٤١٨	١,١	٤٠	١,٢
التجارة/توزيع	٤٣١	١	١٤٥٧٣	٠,٩	٢٧	٠,٨
المجموع	٤٣٢١٣	١٠٠	١٦٠٤٨٩١	١٠٠	٣٣٤٤	١٠٠

المصدر: وكالة ترقية الاستثمارات ومتابعتها، أفريل ٢٠٠١.

ويرجع هذا التطور في هذه المشاريع إلى تحسن الظروف الأمنية والسياسية في البلاد وأيضا تحسن الأوضاع والتوازنات الاقتصادية الكلية نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر.

وبخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تطور عدد المشاريع أيضا خلال الفترة (٩٣- 2004) حيث يبين الجدول التالي أن مشاريع

الشراكة والاستثمارات المباشرة بلغت ٤٧٥ مشروع بقيمة ٢١٥٥٩١ مليون دينار موفرة بذلك ٥٤٧٧٥ منصب عمل.

جدول رقم (٢٠): توزيع الاستثمارات المباشرة ومشاريع الشراكة المجمعة حسب المناطق خلال الفترة (١٩٩٣- ٢٠٠4)

المنطقة	عدد المشاريع	٪	تكلفة المشاريع مليون دينار	٪	عدد العمال	٪
أوروبا	٢٥٨	٥٤	٨٧٩١١	٤٠,٧	٣٠١١٧	٥٥
الدول العربية	١٥٤	٣٢	٦٦٩٩٣	٣١	١٢٦٩٨	٢٣
آسيا	٢٣	٦	١٥٢٢	٠,٧٠	١٣٣٩	٢
أمريكا الشمالية	١٨	٣	٤٠٨٦	٢	١٥١١	٣
دول أخرى	٢٢	٥	٥٥٠٧٩	٢٥,٦	٩٣١١	١٧
المجموع	٤٧٥	١٠٠	٢١٥٥٩١	١٠٠	٥٤٧٧٥	١٠٠

المصدر : الاقتصاد والأعمال، لبنان، ديسمبر 2004 ، ص٦٣.

لقد طغت المشاريع الاستثمارية الأوروبية على مجموع المشاريع حيث بلغت نسبتها ٥٤٪ بعدد مشاريع يعادل ٢٥٨ مشروع، في حين أن الدول العربية مجتمعة لديها ما نسبته ٣٢٪ من عدد المشاريع بما يعادل ١٥٤ مشروع.

obeikandl.com

أمـا بالنسـبة لتوزيـع الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة في الجزائـر حسـب البلدان و بتفصيل أكبر يمكن أن نجد ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (٢١): مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (٩٣- ٢٠٠٠)

البلد	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار)	عدد العمال	البلد	عدد المشاريع	القيمة مليون دينار	عدد العمال
فرنسا	١٠٣	٣٤٥٨١	٧١٦٤	الولايات المتحدة	٩	١٣٢٨	٨٥٥
ايطاليا	٤٩	١٤٥٤٠	٤٨٣٩	كندا	٩	٢٧٥٨	٦٥٦
سوريا	٤٠	٥٠٣٣	٢٥٣٣	بلجيكا	٨	١٨٤٢	١٣٧٦
تونس	٣٣	٢٥٢٠	١٨٠١	لبنان	٥	١٠٠٥	١٤٢٦
اسبانيا	٢٥	٦٧٢٧	٣٠٨٨	العراق	٥	٣٤٧	١٥١
الصين	٢٣	١٥٢٢	١٣٣٩	فلسطين	٥	٥٢٣	١٥٧
بريطانيا	٢٢	٥٨٠٥	٢٥٤٩	البحرين	٤	٦١٧٩	٧٦٩
تركيا	٢٢	٧٠٩٢	٥٣٣٩	السعودية	٣	٥١٨	٢٤٥
الأردن	٢١	١٠٦٩٩	١٢٧٦	الإمارات	٣	٢٤٣٠	١٥٧
ألمانيا	١٨	١٥٤٠٣	٤٨٤٩	قطر	٣	٣٨٦٩	٣٧٤
مصر	١٨	٢٥٩٦	٢٠١٧	المغرب	٢	٥٠٢	١٠٦

obeikandl.com

البلد	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار)	عدد العمال	البلد	عدد المشاريع	القيمة مليون دينار	عدد العمال
سويسرا	١١	١٩٢١	٩٣١	اليمن	٢	١٠٧٩	٨٣٣
ليبيا	١٠	١٠٦٩٣	٨٥٥	بلدان أخرى	٢٢	٥٥٠٧٩	٩٣١١
المجموع	٣٩٥	١١٩١٣٢	٣٨٥٨٠	المجموع	٨٠	٧٧٤٥٩	١٦٤١٦

المصدر: نفس المصدر السابق.

و تتصدر فرنسا كل البلدان بعدد مشاريع يعادل ١٠٣ مشروع استثماري أي ما نسبته ٢١٪ من مجموع المشاريع موفرة بذلك ٧١٤٦ منصب عمل؛ و تلي فرنسا كل من إيطاليا بـ ٤٩ مشروع بقيمة ١٤٥٤٠ مليون دينار ثم سوريا بـ ٤٠ مشروع بقيمة ٥٠٣٣ مليون دينار.

و حسب معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) للفترة(٢٠٠٢- ٢٠٠٤)، فإن الدول العربية أصبحت تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع، كما يبينه الجدول التالي:

obeikandl.com

الجدول رقم (٢٢): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب البلدان الأصلية للفترة (٢٠٠٢- ٢٠٠٤).

البلد	عدد المشاريع	النسبة %	عدد المناصب	النسبة %
بريطانيا	2	0 ,02	75	0,03
بلجيكا	1	0,01	20	0,01
الصين	6	0,05	181	0,07
كوبا	1	0,01	6466	2,39
مصر	14	0,11	840	0,31
الإمارات العربية المتحدة	1	0,01	29	0,01
إسبانيا	3	0,02	183	0,07
فرنسا	20	0,15	1552	0,57
المغرب، ألمانيا، فرنسا	1	0,01	14	0,01
هولندا	2	0,02	/	0,00
الهند	2	0,02	90	0,09
إيطاليا	9	0,07	392	0,15
الأردن	7	0,05	552	0,20
كوريا	1	0,01	40	0,01
الكويت	1	0,01	1500	0,56
لبنان	6	0,05	1497	0,55

obeikandl.com

ليبيا	21	0,16	390	0,14
لوكسمبورغ	1	0,01	140	0,05
باكستان	1	0,01	570	0,21
فلسطين	2	0,02	70	0,03
البرتغال	1	0,01	22	0,01
الروس	1	0,01	700	0,26
العربية السعودية	2	0,02	135	0,05
السعودية، فلسطين	1	0,01	10	0,00
السعودية، فلسطين	1	0,01	95	0,04
سويسرا	1	0,01	3	0,00
سوريا	25	0,19	847	0,31
تونس	7	0,05	237	0,09
تركيا	9	0,07	3387	1,25
الولايات المتحدة الأمريكية	1	0,01	26	0,01
الإجمـــالي	151	1,14	20063	7,43

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI ، ٢٠٠٤.

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع العربية يبلغ حوالي ٧١ مشروع من إجمالي ١٥١ مشروع، وهي نسبة تقارب ٥٠ %، إذ توفر هذه المشاريع حوالي ٦٢٠٢ منصب عمل، غير أن هذا العدد إذا ما قورن بعدد

obeikandi.com

مناصب العمل التي توفرها الدول الأوروبية الذي يراوح ١٣٨٦١ منصب عمل ، فهو يبقى ضئيل.

أما بالنسبة لتطور حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي للفترة (98- ٢٠٠٢) فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(٢٣): تطور حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي في الجزائر للفترة (٩٨- ٢٠٠٢)

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي مليون دولار	٥٠٥	٤٦٠	٤٢٠	١١٨٠	١٢٠٠
سعر الصرف دينار	٥٨,٧٤	٦٦,٦٤	٧٥,٢٨	٧٧,٢٦	٧٦,٧٠
الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي مليون دينار	٢٩٦٦٣,٧	٣٠٦٥٤,٤	٣١٦١٧,٦	٩١١٦٦,٨	٩٥٦٤٠
معدل النمو (%)	٩٧,٦٢	٣,٣٣	٣,١٤	١٨٨,٣٤	٤,٩٠

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للدراسات والتنبؤ، ٢٠٠٣ (بتصرف).

و يلاحظ من خلال الجد ول أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر كان إيجابيا ، وذلك ابتداء من ١٩٩٨ حيث انتقل من ٢٩٦٦٣,٧ مليون دينار سنة ١٩٩٨ إلى ٩٥٦٤٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٢ ، وترجع أسباب هذا

obeikandl.com

التطور إلى تحسن ظروف الاستثمار في السنوات الأخيرة، خاصة بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من خلال:[1]

- تحسن الأوضاع الأمنية بشكل كبير، وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي ولو نسبيا ويظهر ذلك من خلال الإرادة السياسية القوية للسلطات الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تحسن أوضاع الاقتصاد على المستوى الكلي من خلال انخفاض معدلات التضخم والتخفيض من المديونية وكذا ارتفاع احتياطات الصرف؛
- الاستعدادات والضمانات التي وفرتها الجزائر ضمن محيط الاستثمار، خاصة من خلال عدد الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها؛
- العلاقات السياسية والاقتصادية المكثفة التي أقامتها الجزائر على مستوى السياسية الخارجية من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج وكذا الدعوة إلى الاستثمار فيها من خلال الالتقاء برجال الأعمال الأجانب.

وإلى غاية سنة ١٩٩٩ تم تسجيل حوالي ٢٩٧ مشروع عن طريق الشراكة[1] و قد ارتفع هذا الرقم سنة ٢٠٠٠ ليصل إلى 390 مشروع استثماري ثم ليصل إلى ٤٧٥ مشروع استثماري في سبتمبر ٢٠٠٣.

---

[1] UNCTAD, (5/4/2004), Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie, (en ligne) : www.unctad.org.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة ٢٠٠٢، الدورة ١٧، ماي ٢٠٠٢ ، ص١٠٣.

openkandi.com

وقد كان معدل النمو بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ حوالي ١٨٨,٣٤٪ حيث انتقل الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي من ٣١٦١٧,٦ مليون د.ج سنة ٢٠٠٠ ليصل ٩١١٦٦,٨ مليون د.ج سنة ٢٠٠١، و يعزى هذا التطور إلى قانون الاستثمارات لسنة ٢٠٠١ الذي جاء خليفة لقانون الاستثمارات لسنة ١٩٩٣، حيث كرس العديد من التعديلات والإضافات الملائمة لتطور الأوضاع والظروف في بيئة الاستثمار، إضافة إلى أنه خلال هاته الفترة، حدثت عمليتين كبيرتين الأولى نتجت عن مجموعة هندية في مشروع شراكة في قطاع الحديد والصلب بمبلغ وصل إلى ٥٠٠ مليون دولار، وفوز مجموعة أوراسكوم العربية برخصة إنجاز شبكة الهاتف النقال بنحو ٧٥٠ مليون دولار.[١]

كما تجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة سجلت الجزائر تدفقات هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر مما جعلها تحتل المرتبة الأولى على المستوى المغاربي و المرتبة الثالثة على المستوى الإفريقي في سنة ٢٠٠٢.[٢]

ورغم هذه التطورات الإيجابية التي شهدها الاستثمار المباشر الأجنبي إلى غاية ٢٠٠٣ إلا أنه لا يمكن الحكم على مدى الجذب الاستثماري للاقتصاد الجزائري، و على مدى فعالية قوانين الاستثمار والضمانات و التحفيزات التي تمنحها، ذلك أن مناخ الاستثمار يتكون

---

(1) أبو زكي رؤوف، الاستثمار في الجزائر فرص بلا حدود، في الاقتصاد والأعمال، لبنان، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، عدد خاص ، أفريل ٢٠٠٢، ص٧.

(٣) www.unctad.org, Op Cit, P7

obeikandi.com

من مجموعة من العوامل، و لازال الكثير منها على الجزائر تسويته وتعديله، فضلا عن حل العراقيل التي لازال الكثير منها حاجزا ومبررا للإحجام عن القدوم لدى المستثمرين الأجانب، وذلك كما يبينه الجدول الموالي لآخر تقييم لوضعية الجزائر حسب مؤشرات المخاطر القطرية الدولية لسنتي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ .

الجدول رقم(٢٤): وضع الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية للفترة(٢٠٠٣- ٢٠٠٤)

	المؤشر المركب للمخاطر القطرية		مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية		مؤشر الإستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري		دان اند براد ستريت		الكوفاس	
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الجزائر	٦٥,٨	٧٥,٥	٤١,٢٩	٤٤,٩٥	٣٣,٤	٤٠,٢	DB5d	DB5d	B	B
	درجة مخاطرة معتدلة	درجة مخاطرة منخفضة	مخاطرة مرتفعة		مخاطرة مرتفعة		مخاطرة مرتفعة		البيئة السياسية والاقتصادية غير مستقرة، لها تأثير كبير على سجل السداد السيئ للبلد	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٤ (بتصرف)

الملاحظ من خلال الجدول أن وضعية الجزائر حسب مؤشرات المخاطر القطرية لسنتي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ مازالت تضع الجزائر ضمن الدول ذات المخاطرة المرتفعة، ومؤشر واحد – المؤشر المركب للمخاطر القطرية- لا يكفي ليغير من وجهة نظر المستثمر الأجنبي في الجزائر.

١. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات

يجب أن ننظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من زاويتين: الأولى هي تلك الاستثمارات الموجهة للقطاع النفطي التي تعتبر حصتها هامة ومعتبرة، و الثانية هي الاستثمارات الموجهة للقطاعات الأخرى.

١.1. القطاع النفطي :

صارت الجزائر من أكثر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي في مجال قطاع المحروقات و الذي صار يسيطر على هيكلة الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع القطاعات،ويرجع ذلك إلى ما تمتلكه الجزائر من ثروات طبيعية تفتح المجال للاستثمار فيها، حيث تمتلك الجزائر لوحدها ٥٠ ٪ من احتياطات الغاز الطبيعي بالنسبة لمجموع الدول المتوسطية و ٤٨ ٪ من نسبة الإنتاج و ٩٤ ٪ بالنسبة لكل ما تصدره الدول المتوسطية مجتمعة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى أنها تعتبر ثاني أكبر مصدر للغاز في أوروبا والعالم بعد روسيا.

ويشكل قطاع المحروقات ٦٥ ٪ من الإيرادات الجبائية للدولة، وحوالي ٩٧ ٪ من الصادرات والجدول التالي يبين تطور الإيرادات البترولية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام من سنة ٢٠٠٠ حتى سنة٢٠٠٥

.الجدول رقم (٢٥) : تطور الإيرادات البترولية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥).

	٢٠٠٠	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات الجبائية	%8.1	%9.0	%10.4	%10.6	%10.8	%10.9
الإيرادات البترولية	٣٠,٠%	٢٤,٠%	٢٣,٠%	٢٤,٨%	٢٢,٩%	٢١,٧%
إجمالي الإيرادات	%38.5	%35.5	%36.0	%37.9	%36.2	%35.2

المصدر: الملتقى الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الجزائر، ١٤- ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٥.

و الملاحظ أن الإيرادات البترولية انخفضت إلى٢٤,٠٪ سنة ٢٠٠١ مقارنة بسنة ٢٠٠٠ لتصل سنة ٢٠٠٥ الى٢١,٧ ٪، وهذا الانخفاض يعود إلى الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط في السوق الدولي.

وقد وصل معدل الإنتاج من النفط حوالي ٨٠٠ ألف برميل في اليوم سنة ٢٠٠٠ أما بالنسبة للغاز فقد وصل معدل الإنتاج إلى ١٤٠ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠١ و هذا النمو في الإنتاج يعكس القيمة المضافة بالقطاع كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(٢٦): معدل نمو قطاع المحروقات (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)

	٢٠٠١	٢200	٢٠٠٣	٢٠٠٤
معدل النمو	٪١,٦	٪٣,٧	٪٦,٦	٪٥,٢

المصدر: سعدون بوكابوس، **الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي حالة تونس و الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٨٢.

ونلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدل النمو إلى ٣,٧٪ سنة ٢٠٠٢ بعدما كان يمثل ١,٦٪ سنة٢٠٠١ ليستمر في الارتفاع بنسبة ٦,٦ ٪ سنة ٢٠٠٣ مسجلا انخفاض سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٥,٢ ٪ نتيجة الانخفاض في أسعار البترول.

وقد تم فتح هذا المجال للشراكة منذ تأميم المحروقات سنة ١٩٧١ بحيث كانت مشاركة الرأس مال الأجنبي في هذا القطاع لا تتعد ٤٩ بالمائة ، وانطلاقا من بداية التسعينات تم فتح مجال الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي.

وتهيمن شركة سونا طراك إضافة إلى الشركات التابعة لها ، على قطاع النفط والغاز إذ أنها تعمل في جميع مجالات الاستكشاف والحفر والإنتاج والتكرير و إنتاج الغاز الطبيعي و الغاز المسال وصناعة

البتروكيمياويات والنقل والأعمال المساندة، ومنذ سنة ١٩٩٢ وقع أكثر من ٦٠عقد استكشاف بين سونا طراك والشركات الأجنبية.[1]

ومن أهم العقود التي تم توقيعها، عقد مع شركة (BP Amoco) سنة ٢٠٠٠ لإنتاج الغاز وذلك بقيمة ٢,٥مليار دولار، و استثمرت الشركات الأجنبية بالشراكة مع سوناطراك حوالي ٨,٦ مليار دولار في الفترة (١٩٩٩- 2004) في مجال استخراج النفط، وحازت الشركات الأمريكية على حصة الأسد بنسبة ٣٥بالمائة متبوعة بايطاليا بـ١٤ بالمائة ثم استراليا بـ ٩ بالمائة .

أما عملية تطوير حقول النفط، فقد بلغت الاستثمارات فيها حوالي ٧,٧ مليار دولار في نفس الفترة بمعدل ١,٥مليار دولار سنويا حسب مجلة الطاقة والمناجم التي تصدرها شركة سونا طراك، حيث تساهم بريطانيا في ذلك بـ ٣٠ بالمائة مقابل ٢٠ بالمائة لأمريكا ، و استراليا بـ١٦ بالمائة.[1]

و في مجال الصناعات البترولية تستحوذ الشركات الصينية على ٧٠ بالمائة من الاستثمارات في هذا المجال وقد ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات البترولية من ٦٧١ مليون دولار سنة ١٩٩٩ إلى ٢,٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٣.

---

[1] UNCTAD, Examen de la Politique de l'investissement en Algérie, Mars 2004) ،enligne) : www.unctad.org

[1] جريدة الجزائر نيوز، نفس المرجع السابق، ص:٠٨

obeikandi.com

وبالرغم من أن الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار في قطاع المحروقات لم تتغير منذ سنة ١٩٨٦ بخلاف القطاعات الأخرى، فقد حقق قطاع المحروقات قيمة مضافة تشكل ٤٠,٣ بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠٠٠ و٣٥,٥ بالمائة منها سنة ٢٠٠١.[١] و قد أصبحت الجزائر مؤخرا من أكبر الدول استقطابا للاستثمار الأجنبي في مجال القطاع النفطي، حيث يسيطر الاستثمار فيه على هيكلة الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢.١. القطاعات الأخرى :

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودا ، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة، الخدمات، السياحة، الصناعة وغيرها، حيث أنه منذ سنة ٩٣ إلى ٢٠٠٤ فإن المشاريع الاستثمارية المجمعة لم تتعد ٤٧٥ مشروع استثماري.

الجدول رقم (٢٧): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات للفترة (٩٣- ٢٠٠٤).

السنوات	عدد المشاريع	٪	القيمة (مليون دينار)	٪	عدد العمال	٪
الصناعة	١٦٢	٣٤	١٠٤٠٤٢	٤٨	١٦٦٢٧	٣٠,٢٥

[٢] Ministère de Finance ،(20/05/2004), La Situation Economique et Financière a fin 2001, (en-ligne) : www.finance-algerie.org.

الخدمات	٩٠	١٩	٢١٥١٨	١٠	٦٦٤٢	١٢
البناء والأشغال العمومية	٥٨	١٢	٣٨٧٨٠	١٨	١٨٠٠٧	٣٣
الزراعة	١٤	٢,٦	٨٢٧٦	٣,٥	٢٧١٧	٢,٩
السياحة	١٢	٢,٥	١٩١٩	٠,٨	١٦٢٢	٢
التجارة	١٢	٢,٥	٩٣٢	٠,٤	٢٥٨	٠,٤
النقل والاتصالات	٤	٠,٨	٣٠٨	٠,١	١٤٣	٠,٢٥
الصحة	٣	٠,٦	٥٦١	٠,٢	١٢٣	٠,٢٠
أخرى	١٢٠	٢٥	٣٩٢٥٥	١٨	٨٦٣٦	١٥
المجموع	٤٧٥	١٠٠	٢١٥٥٩١	١٠٠	٥٤٧٧٥	١٠٠

المصدر: الاقتصاد و الأعمال، لبنان، ديسمبر ٢٠٠٤، ص٦٤.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الصناعة لها الحصة الكبيرة من المشاريع الاستثمارية بحوالي ١٦٢ مشروع بقيمة تقدر بـ ١٠٤٠٤٢ مليون دينار، و يليه قطاع الخدمات بحوالي ٩٠ مشروع بقيمة ٢١٥١٨ مليون دينار، أما المرتبة الثالثة فهي لقطاع البناء و الأشغال العمومية حيث بلغ عدد المشاريع فيه حوالي ٥٨ مشروع بقيمة ٣٨٧٨٠ مليون دينار في حين

obeikandl.com

بقيت قطاعات أخرى ضعيفة لم تستقطب عدد كبيرا من المشاريع الاستثمارية كقطاع الصحة بـ ٣ مشاريع والنقل والاتصالات بـ ٤ مشاريع.

و عرف قطاع الاتصال وتكنولوجيا الإعلام تحول نوعي في السنوات الأخيرة رغم المعدل الضعيف لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع مقارنة مع زيادة الطلب، فبالنسبة لـ ٣٠ مليون جزائري وفرت الجزائر حوالي ٢,٦ مليون خط ثابتا بكثافة ٠٦ بالمائة سنة ٢٠٠٢ و بـ ١٠,٢ بالمائة في سبتمبر ٢٠٠٣، في حين هذا المعدل في الدول المتقدمة يصل إلى ١٢٠ بالمائة وفي الدول الناشئة (émergents) يصل إلى ١٨,٧ بالمائة.[1]

وقد تم إصلاح هذا القطاع من خلال قانون البريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية سنة ٢٠٠٠ والذي فتح المجال للهاتف النقال للمنافسة (الرخصة الثانية لشركة اوراسكوم والرخصة الثالثة للشركة الكويتية للاتصال).

كما تم فتح المجال لتوطن العديد من البنوك الأجنبية في الاقتصاد الجزائري، مثل سيتي بنك الأمريكي، بنك البركة، ABC بنك و سوسيتي جنرال ..الخ، وبعض شركات التأمين مثل: ترست انترناسيونال وشركة الريان للتأمين (استثمار قطري) وشركة هنا ستار..الخ.

---

[1] UNCTAD, Examen de la Politique de l'investissement en Algérie, Mars 2004) ،enligne) : www.unctad.org

obeikandl.com

و في ميدان السياحة تشير الأرقام أن عدد المشاريع السياحية الجزائرية- العربية في سنة ٢٠٠١ بلغت نحو ٣٩٥ مشروعا بقيمة استثمارية ١,٩٥ مليار دولار، أما المشاريع الجزائرية الأجنبية فبلغت سنة ٢٠٠١ أكثر من ٦٨٣ مشروعا إجمالية تصل إلى ٢,٨٥ مليار دولار.[١]

أما القطاعات الأخرى كالزراعة والصحة مثلا فهي لازالت دون المستوى حيث يجب العمل على تكثيف الشراكة فيها مع عدم الاكتفاء بالنوايا فقط، إضافة إلى تسويق الفرص المتوفرة عليها.

وبصفة عامة فإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات هي محتشمة ودون طموحات الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الفرص الموجودة فيه ولعل السبب في ذلك يرجع إلى:[٢]

- ✓ تردد المستثمرين الخواص الجزائريين في اقتحام مجال الاستثمار والمخاطرة في المشروعات: وهم بمثابة المؤشر بالنسبة للأجانب؛
- ✓ التقييم المبالغ فيه للمخاطر في الجزائر من قبل بعض المؤسسات الأجنبية مثل (لافوكاس) التي قيمت الاقتصاد الجزائري، وهذا التقييم المسجل يؤشر على عدم جاذبية الاقتصاد الجزائري، إذ رغم التحسن المسجل لكن رؤية المستثمر الأجنبي للمخاطرة في الجزائر لا تزال سلبية؛
- ✓ تأثير سنوات عدم الاستقرار الأمني التي تركت آثارها، حيث رسمت تصورا سلبيا لدى الأجانب عن الوضع في الجزائر؛

---

(١) الاقتصاد والأعمال، نفس المرجع السابق ، ٢٠٠٢، ص ١٩.

(٢) حوار مع قدي عبد المجيد:جريدة الخبر الأسبوعي، العدد ٢٧٣ ، من ٢٢ إلى ٢٠٠٤/٠٥/٢٨، ص٠٧.

obeikandl.com

✓ عدم اهتمام السلطات الجزائرية بتسويق الفرص الاستثمارية خارج قطاع المحروقات.

و بالنظر إلى الاتجاهات القطاعية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (٩٠- 2005) نجد أنها لم تتطور بشكل كبير ضمن هذه القطاعات، وقد اقتصر التطور على قطاع الصناعة و الخدمات والبناء و الأشغال العمومية بشكل أساسي، بينما لم تعرف القطاعات الأخرى تطورات معتبرة.

و قد انتقل عدد المشاريع في قطاع الصناعة من ١٦١ مشروع في الفترة (٩٣- ٩٩) ليصل إلى ٢٣٣ مشروع سنة ٢٠٠٠ ثم إلى ٢٦٦ مشروع سنة ٢٠٠٣ وقد سجلت سنة ٢٠٠٠ لوحدها ٧٢ مشروع جديد في هذا القطاع، بينما انخفض هذا التطور إلى ٣٣ مشروع جديد في الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٣).

أما قطاع الخدمات فقد سجل عدد من المشاريع يعادل ٥٥ مشروع في الفترة (٩٣- ٩٩) ليصل هذا العدد إلى ٧٥ مشروع سنة ٢٠٠٠، ثم ٩٤ مشروع سنة ٢٠٠٣، وقد كان عدد المشاريع الجديدة سنة ٢٠٠٠ حوالي ٢٠ مشروع جديد في هذا القطاع، ثم انخفض هذا العدد بمشروع واحد في الفترة(٢٠٠١- ٢٠٠٤) ليصل إلى ١٩ مشروع جديد فقط.

وانتقل عدد المشاريع في قطاع البناء و الأشغال العمومية من ٣٣ مشروع في الفترة (٩٣- ٩٩) ليصل إلى ٣٨ مشروع سنة٢٠٠٠ ثم إلى ٥٨ مشروع سنة ٢٠٠٣، و قد سجلت سنة ٢٠٠٠ حوالي ٥ مشاريع جديدة

ليتطور هذا العدد في الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٣) ليصل إلى ٢٠ مشروع وهو تطور معتبر بالنظر إلى ما كان عليه من قبل.

وعموما فإن التحليل الجيد للاتجاهات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب توفر بيانات ومعطيات تفصيلية بالنسبة لكل سنة على حدة (و هذا ما لم يكن متوفرا)، مع معرفة طبيعة المشاريع (التمييز بين الاستثمار في القطاع النفطي والقطاع غير النفطي كقطاع الصناعة مثلا) ومكوناتها وحجمها، إضافة إلى التفريق بين ما تم انجازه في الواقع و ما لم يتم انجازه وصرح به فقط في وكالة دعم وترقية الاستثمارات، أو الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولذلك يبقى غياب المعلومات في هذه الجوانب حاجزا أمام التعمق في التحليل من أجل الوصول إلى استنتاجات مفيدة.

٢. تطور حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (٩٥-٢٠٠٢) مقارنة بدول المغرب العربي والدول الأخرى.

لقد عرفت الجزائر تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها تبقى غير كافية بالمقارنة مع دول الجوار كتونس والمغرب، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري و الجدول التالي يبين لنا هذه الوضعية.

الجدول رقم (٢٨): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (95-٢٠٠٣) الوحدة:مليون دولار

السنوات / البلد	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003
الجزائر	25	270	360	501	507	437	1196	1065	634
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584
المغرب	335	357	1188	417	1376	323	2808	428	2279

المصدر: بعداش مسيكة، **الاستثمار كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر الواقع و الأفاق**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ٢٠٠٣، ص:١٦.

و يبين الجدول أن تونس والمغرب لهما قسط وافر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالجزائر، وذلك في الفترة (٩٥- ٩٧)، و قد يرجع ذلك إلى خصوصيات مناخ الاستثمار في كلا البلدين إضافة إلى تقدم البلدين في مجال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي علاوة على انضمامهما إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يفتح المجال إلى الشراكة والاستثمار فيهما مع أو من طرف الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بدأت في التحسن بداية من سنة ١٩٩٨ مسجلة مبلغ ٥٠١ مليون دولار متفوقة بذلك على المغرب الذي

obeikandl.com

سجل في نفس السنة مبلغ ٤١٧ مليون دولار واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالارتفاع و الانخفاض مسجلة مبالغ مهمه سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ متفوقة بذلك على تونس سنة ٢٠٠١ وعلى المغرب و تونس سنة ٢٠٠٢ ، ويرجع السبب في ذلك إلى صدور الأمر ٠٣/٠١ المتعلق بتطوير الاستثمار و الذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى تحسن الوضع السياسي و الأمني للبلد و كذا اعتماد الجزائر لمخطط إنعاش اقتصادي أول ابتداءا من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ ، إلا أن هذا الارتفاع صاحبه انخفاض شديد في التدفقات سنة ٢٠٠٣ في كل من الجزائر و تونس بعكس المغرب الذي سجل ارتفاع كبير مقارنة بسنة ٢٠٠٢ ، و يعود سبب انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر سنة ٢٠٠٣ إلى الصعوبات الإدارية و القانونية التي يلقاها المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى انعدام نظام بنكي متطور وغيرها من العراقيل و المعوقات التي أعطت نظرة سيئة عن البلد ما أدى إلى هروب المستثمرين الأجانب.

و يبين الجدول التالي نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول النامية ، الدول الناشئة ، والدول المتقدمة.

الجدول رقم(٢٩): نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مقارنة بالدول النامية، الدول الناشئة و الدول المتقدمة للفترة (٩٥- ٢٠٠٢)

الوحدة: مليون دولار

السنة / البيان	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
حصة الجزائر	٢٥	٢٧٠	٢٦٠	٥٠١	٥٠٧	٤٣٨	١١٩٦	١٠٦٥
حصة الجزائر بالنسبة للدول العربية	٪٩,٨	٪٧,٥٣	٪٣,٥٦	٪٥,٨٥	٪١٧,٩٥	٪١٥,٤٥	٪١٧,٧٩	٪٢٣,٤٩
حصة الجزائر بالنسبة للدول النامية	٪٠,٠٢٢	٪٠,١٧	٪٠,١٣	٪٠,٢٦	٪٠,٢٢	٪٠,١٧	٪٠,٥٧	٪٦٥
حصة الجزائر بالنسبة للدول الناشئة	٪٠,١٧	٪٢	٪١,٣٦	٪٢,٢٢	٪١,٩٨	٪١,٦٥	٪٤,٧٨	٪٣,٧١

obeikandl.com

السنة / البيان	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
حصة الجزائر بالنسبة للدول المتقدمة	٪٠,٠١٢	٪٠,١٢	٪٠,٠٩٦	٪٠,١	٪٠,٠٦١	٪٠,٠٣٩	٪٠,٢	٪٠,٢٣
حصة الجزائر بالنسبة للوارد الإجمالي العالمي	٪٠,٠٠٧	٪٠,٠٦٩	٪٠,٠٥٣	٪٠,٠٧٣	٪٠,٠٤٦	٪٠,٠٣١	٪٠,١٤٥	٪٠,١٦٣

المصدر: نفس المرجع، ص١٨.

يتبين من خلال الجدول أن نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالدول العربية بدأ يتحسن بداية من سنة ١٩٩٨ بنسبة ٥,٨٥٪ ليصل سنة ٢٠٠٢ إلى ٢٣,٤٩٪، إلا أن هذه النسب إذا ما قورنت بالدول النامية فإنها لا تصل إلى ١٪ من مجمل التدفقات وذلك خلال الفترة ٩٥- ٢٠٠١ إلا أنها سجلت ارتفاعا سنة ٢٠٠٢ وصل إلى ٦,٥٪ من مجمل التدفقات إلى الدول النامية، كما تسجل الجزائر نسب تدفق لا بأس بها بالنسبة للدول الناشئة وذلك مقارنة بالدول النامية إلا أنها لم تتعدى ٥٪ طوال الفترة (٩٥- ٢٠٠٢)، أما بالنسبة للدول

obeikandl.com

المتقدمة فنسب التدفق ضعيفة جدا لا تتعدى ٠,٣٪ ، و بذلك فإن نسبة التدفق مقارنة بالوارد الإجمالي العالمي هي نسبة لا تكاد تذكر حيث لا تتعدى ٠,١٪.

بالرغم من الحوافز والامتيازات الممنوحة فإن نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف و ضئيل جدا وليس في مستوى المجهودات المبذولة.

المطلب الثاني

واقع الاستثمارات العربية في الجزائر.

على الرغم من الحوافز التي تمنحها الجزائر للمستثمرين الأجانب، لم تحظى الجزائر بثقة كبيرة من قبل المستثمرين العرب، حيث بلغ مجموع الاستثمارات العربية فيها ٥,٣ مليون دولار فقط وذلك للفترة (١٩٩٣- ٢٠٠٣)، و هي عبارة عن استثمارات سعودية في قطاع الخدمات.[1]

ولذلك سعت الجزائر إلى عقد مؤتمر رجال الأعمال و المستثمرين العرب و الذي افتتحت أشغاله يوم ٠٩ ديسمبر٢٠٠٣ ، و قد دام لمدة ثلاثة أيام؛ و شارك في هذا اللقاء كل من:

- جامعة الدول العربية؛
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة و الزراعة العربية؛

---

[1] صباح نعوش، " أزمة المالية الخارجية في الدول العربية"، ط١، دار المدى للثقافة و النشر، دمشق، ١٩٩٨، ص ص ١٥٣،١٥٤.

obeikandl.com

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار؛
- حوالي ٣٠٠ رجل أعمال عربي؛
- هيئات عربية لها علاقة بالاستثمار.

وقد فتحت هذه التظاهرة الاقتصادية التي تمحورت حول الاستثمار في قطاع الخدمات آفاقا جديدة للاستثمار العربي في الجزائر، الذي فاق ٥٠ مليار دينار جزائري و وفر ١١٥٠٠ منصب عمل إلى غاية شهر أكتوبر ٢٠٠٣، و حقق نتائج جيدة في مجال الهاتف النقال ، حيث رست رخصة الخط الثالث للهاتف المحمول على المتعامل الكويتي؛ كما أن المشاريع العربية تجاوزت ٧٠٠ مليون دولار خلال سنة ٢٠٠٣ بالذات.

و على العموم فقد شهدت الجزائر وتيرة متسارعة في ميدان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغت قيمتها ١,٢ مليار دولار خلال سنة ٢٠٠٢.

و يحتل الاستثمار في قطاع الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع النفط و إذا كانت الشركات الأمريكية و الفرنسية و البريطانية هي المسيطرة على الاستثمارات النفطية، فإن الشركات العربية قد رمت بثقلها الاستثماري في قطاع الخدمات. و ترى الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية أن الاستثمارات الخدماتية مكسب مهم لنمو رأس مال المستثمر الأجنبي، خاصة و أن الجزائر بدأت تفكر في إنعاش الاقتصاد المبني تحت شعار " **من يقدم خدمة أحسن يحصل على دعم أفضل** ".

و المتتبع لنمط الاستثمار في الآونة الأخيرة، يدرك مدى التقدم الذي تشهده حركة رؤوس الأموال بالرغم من غياب استثماري واضح في العشرية الأخيرة، لما عرفته الجزائر من مرحلة لا أمن جمدت و لفترة معينة السير العادي للحركة الاستثمارية التي كانت حكرا على المال الأجنبي خاصة الأوربي.

و هكذا أصبحت الجزائر تدرك أن المستثمر الأوربي ليس الوحيد الضامن لخدمة متقنة دائما، و بدأ توافد المال العربي على الجزائر يسجل حضورا معتبرا في العديد من المجالات عدا قطاع المحروقات.

١. أهم الاستثمارات العربية المصرح بها:

إن أهم المجالات التي لاقت اهتمام المستثمرين العرب هي الفندقة، الاتصالات، المراكز التجارية، مواد البناء، الصناعة النسيجية و الاهتمام بقطاع الخدمات كان بدرجة أكبر لكون سوقه مربحة و تتصف بالحركية، و استعادة رأس المال المستثمر لا تحتاج عادة إلى مدة زمنية طويلة في حالة تغيير النشاط، والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع العربية المصرح بها.

الجدول رقم(٣٠): توزيع المشاريع العربية المصرح بها سنة ٢٠٠٣.

البلد	عدد المشاريع	النسبة المئوية للمشاريع	المبلغ بالمليون د.ج	النسبة المئوية للمبلغ	مناصب العمل	النسبة المئوية لمناصب العمل
سوريا	٤٠	٢٦,١٤	٤٨٦٩	٠٩,٧٤	٢٥١٣	٢١,٨٩
تونس	٣٣	٢١,٥٧	٢٤٦٢	٠٤,٩٢	١٦٨٣	١٤,٦٦
الأردن	٢١	١٣,٧٣	١٠٨٢٦	٢١,٦٥	١٠٦٦	٠٩,٢٩
مصر	١٧	١١,١١	٥٠٣٤	١٠,٧٠	١٣٢٣	١١,٥٣
ليبيا	١٠	٠٦,٥٤	١٠٦٠١	٢١,٢٠	٧٥٦	٠٦,٥٩
لبنان	٠٥	٠١,٩٧	١٤٠٤	١٢,٢٣		
فلسطين			٤٨٩	٠,٩٨	١٢٧	٠١,١١
العراق		٠٣,٢٧	٣٤٧	٠,٦٩	١٥١	٠١,٣٢
البحرين	٠٤	٠٢,٦١	٦١٧٩	١٢,٣٦	٧٦٩	٠٦,٧٠
السعودية	٠٣	٠١,٩٦	٥١٨	٠١,٠٤	٢٤٥	٠٢,١٣
قطر	٠٣	٠١,٩٦	٣٨٦٩	٠٧,٧٤	٣٧٤	٠٣,٢٦
الإمارات	٠٣	٠١,٩٦	٢٢٤٩	٠٤,٥٠	١٢٨	٠١,١٢
اليمن	٠٢	٠١,٣١	١٠٧٩	٠٢,١٦	٨٣٣	٠٧,٢٦
المغرب	٠٢	٠١,٣١	٥٠٢	٠١,٠٠	١٠٦	٠,٩٢
المجموع	١٥٣	٪١٠٠	٥٠٠٠٨	٪١٠٠	١١٤٧٨	١٠٠

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ٢٠٠٤.

obeikandi.com

من الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمار العربي الإجمالي بلغ ٥٠ مليار و ٠٨ ملايين دينار، تشارك فيه ١٤ دولة عربية بين متعاملين عموميين و خواص، خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٣ و أكتوبر٢٠٠٣، حيث سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) ١٥٣ تصريحا لإنجاز مشاريع استثمارية عربية.

و قد احتلت سوريا الصدارة في عدد المشاريع المصرح بها إذ بلغ عددها ٤٠ مشروعا بنسبة ٢٦,١٤٪ متبوعة بتونس التي صرحت بـ ٣٣ مشروعا بنسبة ٢١,٥٧٪، بينما لم تصرح كل من المغرب و اليمن سوى بمشروعين اثنين بنسبة مئوية قدرت بـ ٠١,٣١٪

و بخصوص العملية التمويلية لهذه المشاريع فقد سجلت ليبيا الحصة الأكبر إذ قدرت نسبة تمويل المشاريع أكثر من ٢١٪، تليها البحرين بـ ١٢,٣٦٪ و مصر بنسبة ١٠,٠٧٪، في حين لم تتعدى حصة تمويل المشاريع ٠,٩٨٪ لفلسطين و ٠,٦٨٪ بالنسبة للعراق.

و من النتائج المرجوة من الاستثمار العربي المباشر في الجزائر هو خلق مناصب شغل للشباب الجزائري البطال الذي يأمل أن تحسن هذه المشاريع من مستواه المادي، وقد وفرت هذه المشاريع ١١٤٧٨ منصب عمل و بنسب متفاوتة بين الدول صاحبة المشاريع، إذ سجلت سوريا أعلى نسبة قدرت بـ ٢١,٨٩٪، حيث وفرت أزيد من ٢٥٠٠ منصب عمل، تليها تونس بنسبة ١٤,٦٦٪ و مصر بـ ١١,٥٣٪ في حين لم تسجل المغرب سوى ٠,٩٢٪.

وتتمثل الاستثمارات السعودية في المشاريع المذكورة في الجدول التالي

الجدول رقم(٣١): المشاريع السعودية (٢٠٠٣) الوحدة:مليون دولار

نوع الاستثمارات	القيمة
• إنشاء شركة سعودية جزائرية مشتركة للاستثمار، و إنشاء مركز تجاري" سيدار" للمقاولات برأسمال مشترك.	١٠٠
• مشروع انجاز ٥٠٠٠ وحدة سكنية من قبل بنك البركة.	٧١,٨٧٥
• توقيع مركز تنمية صادرات السعودية اتفاقيتي قرض مع كل من القرض الشعبي الجزائري و البنك الوطني الجزائري لاستيراد المواد السعودية خارج النفط.	١٠
• بناء مجمع سكني بالجزائر العاصمة من قبل شركة " سيدار" السعودية للمقاولات.	٥٠
• إنشاء بنك البركة وهو بنك تعاوني يساهم في العديد من المشاريع.	١٢
• إنشاء الشركة العربية الصيدلانية "طاسيلي" من قبل خمس شركات دوائية عربية رائدة بتكلفة استثمارية قدرها ٣٠ مليون دولار، تساهم فيها شركة "سمباكو" السعودية بنسبة ٢٠٪.	٠٦
• إنشاء شركة سعودية جزائرية مشتركة بين مجموعة البركة السعودية و الوكالة الجزائرية لتطوير السكن.	٠٣
المجموع	٧٢٠٥٦

Source: www.alwatan.com.

تهدف المساهمات التي منحها الصندوق السعودي، إلى التنمية في مجال البناء، إذ تقدر قيمتها بأكثر من ١٠ ملايير دينار مخصصة لبناء ٥٠٠ وحدة سكنية بوهران و ٣٠٠ وحدة سكنية بمستغانم، و إنجاز

obeikandl.com

مركزين للتكوين المهني بباب الواد سنة ٢٠٠٣ ، ناهيك عن إنجاز ثلاثة مستشفيات كاملة التجهيز بالمدية ، تيزي وزو و عنابة بسعة سريرية تتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠ سريرا ، و يتخصص مستشفى عنابة في علاج السرطان.

كما يساهم الصندوق السعودي للتنمية في إنجاز عدة مشاريع أخرى، خصوصا إنجاز السدود التي تحتاج إلى ميزانيات ضخمة، إذ تبلغ المساهمة في إنجاز سد بني هارون ما يقارب ٠٣ ملايير دينار، و سد عين الدالية ١,٧ مليار، و سد القرقار ١,٥ مليار.

أما الآفاق الاستثمارية السعودية في الجزائر، فستكون أكثر انتعاشا في المجالات الزراعية و الصناعات الدوائية قيد الإنجاز، و هناك مشاريع أخرى في طور الدراسة بين الجانبين منها: مشروع تعاون بين البلدين في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و في المجال السياحي و العلمي و الفني.

كما أن الاستثمارات المباشرة المصرية شملت ميادين عديدة كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم(٣٢) : المشاريع الاستثمارية المصرية

الوحدة:مليون دولار.

المشاريع	المبالغ
اوراسكوم للاتصالات	١٥٠٠
مشروع الأشغال و البناء	١٣٩٧
التحويل الصناعي للورق	١١٤٩
المواد الصيدلانية	٦٧٥
البنك التجاري	٥٦٠
الشركة الجزائرية للاسمنت(فرع أوراسكوم)	٤٠٠
تحويل الحديد و صناعة المعادن	٢٦٧
مشروع صناعة الخشب	٢٢٢
مصنع للأغلفة	١٨٧
أشغال الكهرباء	١٤٨
مكتب الدراسات	٠٢
المجموع	٦٥٥٢

Source: IBID.

obeikandl.com

و الملاحظ على الاستثمارات المصرية في الجزائر أن مكانتها مرهونة بالاستثمارات التي قامت و تقوم بها شركة أوراسكوم سواء في مجال الاتصالات أو في مجال الاسمنت؛ و لو حذفنا مشاريع هذه الشركة نستطيع القول أن المبادرة المصرية ليست بالمهمة؛ لكن النجاح الذي حققته أوراسكوم سيفتح الباب واسعا أمام مستثمرين مصريين جدد، يحذوهم الطموح إلى بلوغ المكانة التي حققتها هذه الشركة.

وتمثلت الاستثمارات المباشرة الأردنية في الجزائر من خلال أربعة مشاريع كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم(٣٣): المشاريع الاستثمارية الأردنية (٢٠٠٣)

الوحدة: مليون دولار.

المشاريع	المبالغ
الاستغلال الفلاحي.	٨٧٨
إنتاج المواد الصيدلانية	٣١٢
المواد الصيدلانية	٩٧
صناعة الملابس	٠٨
المجموع	١٢٩٥

Source: IBID.

يعرض هذا الجدول أهم الاستثمارات الأردنية التي تتميز في معظمها بصغر حجمها و قلة الجانب التمويلي لها، على الرغم من أن الأردن من أهم الدول الشريكة في الاستثمارات العربية البينية.

و يعتبر المجال الفلاحي أهم القطاعات التي استثمر فيها المتعاملون الأردنيون، و تأتي في مرتبة أقل المواد الصيدلانية.

و من خلال هذه المعطيات و الإحصائيات يتبين أن المستثمرين العرب بدءوا في ضخ أموالهم في الاقتصاد الوطني، هذا الأخير الذي يسعى للبحث عن آليات تطوير الصادرات و تنويعها خارج نطاق المحروقات، و لن يتأتى ذلك إلا بتحقيق وضع اقتصادي مستقر، و تأهيل المنظومة التشريعية و قانون الاستثمار بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة.

٢. أهم ما جاء في المؤتمر العاشر لرجال الأعمال:

و لقد تم التعرض على هامش المؤتمر العاشر لرجال الأعمال و المستثمرين العرب إلى الفرص الاستثمارية التي تتيحها الجزائر للمتعاملين الاقتصاديين العرب سواء كانوا عموميين أو خواص، لاسيما في قطاع الخدمات الذي يمثل حصة الأسد من الناتج الداخلي الخام لكل دولة عربية، و لهذا الغرض فقد اختير هذا القطاع موضوعا رئيسيا للمؤتمر، إذ تم التركيز عليه لأهميته و لتلاؤمه مع الواقع الاقتصادي للدول العربية عموما، و عليه تم التطرق إلى ما يلي:

- تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر؛

- التطرق إلى الصعوبات التي تواجه المسئولين عن التجارة و الصناعة العرب في إقامة المشاريع؛
- التطرق إلى التسهيلات التشريعية التي تضمنها قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠١؛
- التنويه إلى الإصلاحات التي أدخلت على قانون الاستثمار، بغرض تسهيل أداء المستثمرين سواء كانوا عربا أو أجانب؛
- تحفيز المستثمرين الذين لديهم نية إقامة مشاريع في الجزائر على تجسيدها فعليا؛
- الاطلاع على العروض التي يقدمها المستثمرون الجزائريون، و إمكانية تحقيقها على أرض الواقع مع أشقاءهم العرب.

obeikandl.com

المبحث الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر بين المتغيرات الاقتصادية و آثاره على التنمية في الجزائر

كان للمتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال عشريتي الثمانينات و التسعينات الأثر الكبير على جاذبية البلد كمورد للاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه المتغيرات في التضخم و سعر الصرف هذا ما أدى إلى عدم تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر لأهداف التنمية المسطرة للبلد.

و سنتناول في هذا المبحث مطلبين، الأول: آثار المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، و في المطلب الثاني: آثار الاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية في الجزائر.

المطلب الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار المتغيرات الاقتصادية

من الواضح أن الاستثمار الأجنبي يتأثر بمجموعة من العوامل ، سوف نركز في هذا المطلب على متغيرين اقتصاديين بالنسبة للجزائر، وذلك لغرض تبيين مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لتغيرات بعض العوامل و سوف نرى: التضخم وسعر الصرف.

١. التضخم

يؤثر التضخم على حركة رؤوس الأموال من خلال تأثيره المباشر

obeikandl.com

على سياسات التسعير وحجم الأرباح، فالتضخم يقلص من جاذبية المناخ الاستثماري للبلد المضيف، و من هذا المنطلق، للتضخم ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث كلما ارتفع التضخم قل الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

ومنذ بداية التسعينات و معدل التضخم في ارتفاع مستمر، و أصبحت ظاهرة التضخم حديث الوقت، واعتبرها بعض الاقتصاديين في الجزائر بأنها ظرفية لا يمكن أن تستمر، وآخرون يرون أنها حتمية لابد منها في ظل المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي تتحكم فيه قوى العرض و الطلب.

و لقد كان برنامج التكييف الهيكلي يهدف إلى زيادة الإيرادات و التقليص من النفقات، و على اثر ذلك طبقت الجزائر سياسة نقدية صارمة لتخفيض التضخم، من خلال التحكم في الكتلة النقدية، و الملاحظ أن نمو الكتلة النقدية منذ ١٩٩٢ و إلى غاية ٢٠٠٢ في حالة تناقص و هو مؤشر جيد وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٣٤) : تطور النمو السنوي في الكتلة النقدية(٪)

١٩٩٢	1٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢
٪٢٣,٩	٪١٥,٤	٪١٤,٤	٪١٩,١	٪١٩,٨	٪٢٠,٤

المصدر: نشرة صادرة عن بنك الجزائر أفريل ٢٠٠٣.

و الملاحظ أن نمو الكتلة النقدية تراجع من ٢٣,٩٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٥,٤٪ سنة ١٩٩٤ ليستمر في التراجع حتى ١٤,٤ ٪ سنة ١٩٩٦ ، إلا أنه عاود الارتفاع عام ١٩٩٨ ليصل إلى ١٩,١ ٪ و هذا يعني زيادة معدل نمو الكتلة النقدية خلال هذه السنة و حتى عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو قدر بـ ١٩,٨ ٪ ، و استمر في الارتفاع عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٢٠,٤ ٪ . و هذا إنذار بالعودة إلى زيادة معدل التضخم مرة أخرى و غياب الاستقرار الذي تم تحقيقه بفضل تضحيات جسيمة في السنوات السابقة.

وتشير الإحصائيات إلى أن معدل التضخم في انخفاض مستمر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣٥): تطور معدل التضخم في الجزائر(١٩٩٤- ٢٠٠٤)

السنوات	١٩٩٤	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم (٪)	38.4	4.95	2.64	4.8	3.5	3.0	2.59	4.0

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات من:

- وزارة المالية ، المديرية العامة للدراسات و التنبؤ
- الملتقى العلمي الدولي الثاني ١٤ و ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥

obeikandl.com

و الملاحظ من الجدول أن معدل التضخم انخفض بداية من سنة ١٩٩٨ بنسبة ٤,٩٥٪ مقارنة بسنة ١٩٩٤، و يرجع هذا الانخفاض في معدل التضخم كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار من جهة و التعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة من جهة أخرى إضافة إلى سياسة التحكم في الأجور التي طبقتها الجزائر بناءا على ما جاء في برنامج التكييف الهيكلي، و استمر معدل التضخم في الانخفاض مسجلا نسبة قدرها ١٥٪ سنة ١٩٩٦ و ٥,٧٣٪ سنة ١٩٩٧ و انخفض عام ٢٠٠٢ ليصل إلى ٣٪ و يعود سبب هذا الانخفاض إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد و كذا الحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج من خلال استثمارها في مشاريع خاصة داخل البلد إلا أن هذا الانخفاض صاحبه ارتفاع سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٤٪ و رغم هذا الارتفاع الطفيف إلا أن معدل التضخم يظل منخفضا مقارنة بسنوات التسعينات.

و يظل الاستثمار الأجنبي المباشر مرهونا بمخاطر التضخم وانعكاساته على أداء نشاطاته من جهة و على الأرباح التي تعتبر أهم عامل يسعى إليه المستثمر الأجنبي من جهة أخرى.

و تشير الإحصائيات لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمعدلات التضخم إلى انه منذ سنة ١٩٩٠ و حتى ١٩٩٥ كان معدل التضخم المرتفع سببا في انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه و رغم انخفاض معدل التضخم بعد سنة ١٩٩٧ ظل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(٣٦): مرونة الاستثمار المباشر بالنسبة لتغيرات معدلات التضخم (1990-2002)

	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
تغيرات معدل التضخم(٪)	44.87	٢,٥	-٦٩,٣	-١٣,٦	-٤٦,٦	-٨٧,١٢	٤٤,١١	-٦٦,٤
معدل نمو الاستثمار المباشر الصافي (%)	312.2-	٠	١,٥	٩٧,٦	٣,٣٣	٣,١٤	١٨٨,٣٤	٤,٩٠
مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لتغيرات معدل التضخم	-٦,٩٥	٠	٠,٠٢	-٧,١٧	-٠,٠٧	-٠,٠٣	٠,١٦	-٠,٠٧

المصدر : وزارة المالية، المديرية العامة للدراسات والتنبؤ DGEP ، ٢٠٠٣.

مرونة الاستثمار المباشر بالنسبة لتغيرات التضخم = معدل نمو الاستثمار المباشر الصافي / تغيرات معدل التضخم

obeikandl.com

يلاحظ من خلال الجدول أن درجة استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لتغيرات التضخم كانت قوية في السنوات من ٩٠ إلى ٩٥ و كذا سنة ١٩٩٨، حيث أن المعامل كان أكبر من الواحد الصحيح .

يشير هذا التحليل إلى أنه في هذه السنوات- ٩٥/٩٠ - كانت درجة الاستجابة قوية مما يدل على أن التضخم كان حاجزا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما ابتداء من سنة ١٩٩٥ و إلى غاية سنة ٢٠٠٢، نجد أن درجة الاستجابة كانت ضعيفة مما يشير إلى أن تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالتضخم هو تأثر ضعيف، كما يلاحظ في هذه السنوات أن الارتباط كان سلبي، بحيث كلما انخفض معدل التضخم ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن درجة الاستجابة هي ضعيفة.

ويعتبر التباين في النتائج بين الفترة الأولى والفترة الأخيرة من السنوات أنه في بداية التسعينات كان التضخم مرتفعا مما أعطى له أهمية كمحدد ضمن محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبالتالي كان يعتبر مؤشرا سلبيا، لكن مع انخفاض هذا المعدل في السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر تناقصت أهميته وتزايدت الأهمية النسبية للمحددات الأخرى لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢. سعر الصرف

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف ، وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها ، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعيق وتصعب القيام بدراسات الجدوى، كما أنها قد تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة.[1]

و قد تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالارتفاع المستمر عبر السنوات ويظهر ذلك من خلال معدلات النمو الموجبة بين كل سنة وأخرى حيث أنه ارتفع من ٨,٩٦ دج سنة ١٩٩٠ إلى ٧٦,٧٠ دج سنة ٢٠٠٢ أي بنسبة تفوق ٧٩٠٪ بمعنى أنه تضاعف بأكثر من ٧ مرات مقارنة بسنة ١٩٩٠ كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (٣٧): درجة استجابة الاستثمار المباشر لتغيرات سعر صرف الدينار

	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
سعر الصرف (دج)	8.96	٥٧,٧٣	٥٨,٧٤	٦٦,٦٤	٧٥,٢٨	٧٧,٢٦	٧٦,٧٠
معدل انخفاض دج مقابل دولار(%) (1)	-	٥,٤	١,٧٤	١٣,٤	١٢,٩٦	٢,٦	-٠,٧٢

[1] صقر عمر، مرجع سابق، ص ٥٢.

openkanal.com

	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدل نمو الاستثمار المباشر الصافي (%) (2)	-	١,٥	٩٧,٦	٣,٣٣	٣,١٤	١٨٨,٣٤	-٤,٩٠
(1) / (2)	-	٠,٢٧	٥٦,٠٩	٠,٢٤	٠,٢٤	٧٢,٤	٦,٨٠

المصدر :نتائج محسوبة بناء على الجدول رقم (١٥)

و يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن درجة استجابة الاستثمار المباشر الصافي إلى تغيرات أسعار الصرف هي قوية في معظم السنوات بحيث أنه كلما ازداد سعر صرف الدينار مقابل الدولار ارتفاعا (اتجاه قيمة العملة إلى الانخفاض)، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي يلاحظ وجود ارتباط بين معدل انخفاض الدينار و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، ذلك أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى البلد المضيف بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة.

يمكن استنتاج أن انخفاض قيمة العملة الجزائرية (الدينار) لها أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، وبالتالي فإن خفض سعر الصرف يؤدي إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال زيادة الثروة النسبية للمستثمر الأجنبي(الشركات الأجنبية)، كما يمكن أن يتيح هذا الانخفاض لهذه الشركات استخدام الأرباح المحتجزة لتمويل الاستثمار في الخارج.

و لقد عرف الدينار الجزائري عدة تخفيضات استهدفت أساسا العودة به إلى قيمته الحقيقية في السوق من جهة ومن جهة ثانية لكي تعمل على تشجيع الصادرات وكبح الواردات على النحو الذي يمكن في النهاية من إصلاح العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.[1]

المطلب الثاني

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في الجزائر

تحاول الجزائر توفير الجو المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتهدف من وراء ذلك، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للوطن، باعتبار أن له فوائد هامة سواء ما تعلق منها بالعمالة أو التحويل التكنولوجي وغيرها.

١. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

و بالنظر إلى الجدول أدناه نجد أن الناتج الداخلي الخام قد شهد استقرارا بحيث لم يتزايد بشكل كبير و يبقى دون المستوى مقارنة بالدول الأخرى، إلا أن معدل النمو قد تزايد بحيث نجده بلغ سنة ٢٠٠٠ حوالي ٢,٢٪ ليصل سنة ٢٠٠٢ إلى٤,١٪ بقيمة ٥٥,٨٩ مليار دولار.

---

[1] قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، مرجع سابق، ص٢٧٥.

obeikandl.com

الجدول رقم(٣٨): نسبة الاستثمار المباشر من الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	
BIP مليار دينار	٢٧٨١,٦٠	٣١٨٩,٣٠	٤٠٩٨,٩	٤٢٣٥,٦	٤٤٥٥,٢
معدل النمو (%)	٥,١٠	٣,٤٩	٢,٢	٢,١	٤,١
الاستثمار الأجنبي المباشر مليون د.ج	٢٩٦٦٣,٧	٣٠٦٥٤,٤	٣١٦١٧,٦	٩١١٦٦,٨	٩٥٦٤٠
(%) **IDE / PIB**	١,٠٦	٠,٩٦	٠,٧٧	٢,١٥	٢,١٤

المصـــدر : مـــن إعـــداد الطالـــب بالاعتمـــاد علـــى:

WWW.UNCTAD.ORG

- **IDE**: الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **PIB**: الناتج الداخلي الخام.

و يلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الاستثمار المباشر في الناتج الداخلي الخام هي ضعيفة ولا زالت دون المستوى مما يشير إلى أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للوطن هي ذات آثار ضعيفة، و ذلك رغم التحسن المسجل في سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ عما كانت عليه في السنوات السابقة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر لازال منحصرا بشكل كبير في مجال المحروقات بينما المجالات الأخرى تبقى مساهمته ضعيفة، ولذلك فإن نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام هي نسبة كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى كما يظهر ذلك من خلال الجدول أدناه؛ و قد بلغت

obeikandi.com

نسبة قطاع الصناعة من مجموع القطاعات حوالي ٣٤٪ * إلى غاية سنة ٢٠٠٣.

الجدول رقم(٣٩): نسبة القطاعات من الناتج الداخلي الخام.

السنوات	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الفلاحة	١١,٠٧	٨,٤٤	١٠,٠١
الصناعة (بما فيها المحروقات)	٣٦,٠٥	٤٦,٦١	٤١,٥
البناء والأشغال العمومية	٩,٤	٨,١٧	٧,٩٦
الخدمات	٢٣,٧١	٢٠,٣٠	٢٢,٦٦
المحروقات	٢٧,٤٢	٣٩,٤٣	٣٤,٠٨

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج ٢٠٠١، رقم ٣٢، نشرة ٢٠٠٣، ص ٥٣.

قطاع الصناعة يساهم بأكبر نسبة في الناتج الداخلي الخام وهي تصل إلى أكثر من ٤٥٪، بينما يبقى قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية في مستوى نسب لا تتجاوز ١٠٪ من الناتج الداخلي الخام.

ويلاحظ وجود ارتفاع في مساهمة كل من قطاع الخدمات والفلاحة في الناتج الداخلي الخام في سنة ٢٠٠١ مما يشير إلى نمو مستقبلي في القطاعات خارج المحروقات من شأنها أن تدعم التنويع في الاقتصاد الجزائري.

٢. أثر الاستثمار الأجنبي على تحويل التكنولوجيا:

ليس من السهل قياس آثار الاستثمار الأجنبي على التحويل التكنولوجي، لكن يبدو أن هناك مجالات أو قطاعات ظاهرة للعيان حدث فيها تطور ملموس كمجال الإلكترونيك ومجال الاتصالات.

لا يمكن قياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا في جميع القطاعات الاقتصادية إلا أنه يتجلى بوضوح في قطاع الخدمات وبالضبط مؤسسة بريد الجزائر التي تعتبر من أهم المؤسسات الخدمية التي يتعامل معها المواطن بشكل كبير، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة و تسريعها من خلال اتخاذ عدة إجراءات لإرضاء الزبون من بينها خدمة الموزع الصوتي أو ما يسمى بالنداء المسجل حيث عن طريق النداء المسجل تقوم برمجيات الحاسوب بتهيئة النصوص وتفريغها للاستجابة لتساؤلات الزبائن انطلاقا من منزله مستخدما الهاتف الأرضي أو هاتفه النقال وذلك بتشكيل رقم ١٥٣٠ وهي خدمة عن بعد وتكون طوال ٢٤سا/٢٤سا، كما عمدت إلى استخدام البطاقات المغناطيسية لمواكبة التطورات الحاصلة في نظم الدفع الالكترونية،

وقد تم اعتماد تقنية جديدة تعتمد على التكنولوجيا العالية في مجال إرسال الحوالات، تتمثل في خدمات واسترن يونيون للاستلام السريع للأموال، وهي تسمح للمستفيدين من تحويل الأموال الواردة من ١٩٠ بلد عبر العالم بتحصيل المبلغ النقدي بالعملة الوطنية في مكاتب البريد، وقد تم اعتماد هذه الخدمة في ٢٠٠١/٠٥/١٩، وتعتمد هذه الخدمة نوعين من الحوالات منها المعروفة بحوالات النظام الدولي TFS/IMO، و التي تعتمد على مبدأ الإرسال و الاستلام الالكتروني، وتسمى بالحوالات السريعة، وتتسم بطابعها الدولي، حيث تقوم بإرسال حوالات للدول المتصلة بشبكة بفرنسا، إلا أن الدول التي لا تدخل ضمن نطاق شبكة فرنسا لا يمكن التعامل معها لا بالاستلام و لا بالإرسال، ومنها المعروفة بحوالات التحويل الالكتروني للأموال TFS وقد عمم استخدامها بتطبيق جهاز إعلامي جديد ابتداءا من ٢٠٠٢/٠٢/٩، وتسمح لنا هذه الخدمة بتحويل الأموال في الوقت الحقيقي ومن كل مكاتب البريد المجهزة بآلة حاسوب، ويتم استلام الحوالة من المرسل في نفس يوم الارسال

٣. أثر الاستثمار الأجنبي على خلق فرص العمل:

أما فيما يخص الأثر على البطالة، فنجد أن معدل البطالة في الجزائر لا زال مرتفعا، حيث بلغ سنة ٢٠٠٠ حوالي ٢٨,٨٩ بالمائة وانخفض سنة ٢٠٠١ إلى ٢٧,٣٠ [1]، وهذا المعدل هو في الواقع يمس ما

[1] الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة ٢٠٠٣، ص ١١.

obeikandi.com

يقارب ٣٠٪ من الفئة النشيطة ويعتبر المعدل الأكثر ارتفاعا في الدول المتوسطية.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في خلق مناصب شغل في الجزائر[2] سواء كانت مناصب مؤهلة أو غيرها، حيث نجده إلى غاية سنة ٢٠٠٥ قد يخلق حوالي ٥٤٧٧٥ منصب عمل إذا تحققت المشاريع الاستثمارية (الجدول٩)، ورغم غياب معلومات دقيقة إلا أنه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تخفيض البطالة ولو نسبيا في الجزائر فمثلا مؤسسة (Michelin) هي شركة أجنبية ذات نشاط صناعي تنتج العجلات من النوع الثقيل بتكلفة ٢٠ مليون أورو، وفرت حوالي ٢٣٠ منصب عمل وعلى المدى المتوسط حوالي ٥٠٠ منصب عمل.

٤. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات :

أما على مستوى الصادرات، فلا يمكن القول بأن الأثر غير موجود، لكون النسبة الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر هي في قطاع المحروقات وأن اقتصاد الجزائر هو مرتبط بالمحروقات، وبالتالي فإن الأثر بمثابة تحصيل حاصل وهو غير واضح ، فصادرات الجزائر تمثلها نسبة ٩٧٪ من المحروقات أما خارج المحروقات فإن النسبة تبقى ضعيفة،كما يوضحه الجدول التالي:

[2] كحالة أوراسكوم مثلا.

obeikandl.com

الجدول رقم(٤٠): تطور صادرات الجزائر (1998- ٢٠٠٢) الوحدة: (مليون دولار)

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
الصادرات من المحروقات	٩٦٦٤	١٢٠٤٤	٢١١٠٦	١٨٥٢٩	١٨١٠٠
الصادرات خارج المحروقات	٣٥٨	٤٣٨	٦١٣	٥٦٤	١٧٠٠
نسبة الصادرات خارج المحروقات من صادرات المحروقات	٪٣,٦	٪٣,٥	٪٢,٨	٪٢,٩	٪٨,٥
إجمالي الصادرات	١٠٠٢٢	١٢٤٨٢	٢١٧١٩	١٩٠٩٣	١٩٨٠٠

المصدر : وزارة المالية، المديرية العامة للدراسات والتقدير، ٢٠٠٣ (بتصرف).

و يلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا مقارنة بصادرات المحروقات وذلك طوال الفترة (٩٨-٢٠٠٢)، إلا أنها سجلت تحسنا خلال سنة ٢٠٠٢ بنسبة ٨,٥٪ حيث ارتفعت الصادرات خارج المحروقات من ٥٦٤ مليون دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١٧٠٠ دولار سنة ٢٠٠٢، بينما تظل الصادرات من المحروقات تغطي أكثر من ٦٠٪ من ميزانية الدولة، حيث ترتفع و تنخفض مبالغ الصادرات من المحروقات وفقا لارتفاع و انخفاض أسعار البترول.

تعتبر معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات شيء هام يساهم في التعريف بالمنتج المحلي في الأسواق الدولية وتقوية قدرته التنافسية، حيث لا يتسنى معرفة الأثر إلا عند معرفة المنتجات الموجهة للتصدير (خاصة خارج قطاع المحروقات) وكذا معرفة عدد الشركات الأجنبية التي تقوم بالتصدير ومدى تطور حصيلة ذلك.

obeikandl.com

المبحث الثالث

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و مقومات تشجيعه في الجزائر

يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العراقيل المرتبطة بعضها ببعض ، و التي تعتبر سببا في عدم تحقيق الهدف الأساسي من هذا الاستثمار ، إلا أن هذه العراقيل و إن قوبلت ببذل مجهودات لتغييرها و إزاحتها فإنه من الممكن مستقبلا أن نحصل على نتائج أفضل من التي هي عليه الآن، وسنتناول في هذا المبحث مجموعة من المعوقات التي تقف عائقا في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وكذا المقومات التشجيعية للتقليل من هذه المعوقات وإزاحتها ، وذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

بالرغم من التحديث المستمر للتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر إلا أنه ثمة مجموعة من العوائق تشوب بيئة الأعمال ، وتتسبب في انحصار حجم التدفقات المالية الأجنبية وتتمثل هذه المعوقات في :

١. المعوقات الهيكلية أو البنيوية:

و تتمثل في:

- تخلف البنيات و الهياكل الأساسية من: نقل، اتصالات، خدمات الطرق، الطاقة و المياه....الخ ؛
- مشكل العقارات الصناعية الذي يرجع لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، إضافة إلى ارتفاع أسعارها وصعوبة التنازل عنها من طرف الهيئة المكلفة بالتنازل عن أراضي الأملاك العمومية (لجنة تنشيط الاستثمارات، تحديدها و ترقيتها CALP).
- محدودية الأسواق المحلية وضعف قدرتها الاستيعابية ، الأمر الذي يحد من توسع الاستثمارات المنفذة؛
- محدودية الخدمات المقدمة من طرف المصارف، حيث لا يزال النظام المصرفي القائم لم يرق لمتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، والتي تتوفر على أقل من ١١٠٠ وكالة بنكية، وذلك بما يعادل وكالة واحدة لكل ٣٠ ألف مواطن، و موزع بنكي لكل ٧٧٥ ألف مواطن، كما أن مواطنا واحدا من مواطنين اثنين يملك حسابا بنكيا، أما التبادلات البنكية والخاصة بعمليات الدفع فتمثل ٠,١٨ للساكن الواحد مقابل ثلاث عمليات في تونس.[1]

و مازالت مراقبة الصرف التي تعرقل تحويل رؤوس الأموال و استحقاق الأسهم، تشكل عائقا أمام تطور القطاع المصرفي، بالإضافة إلى احتكار البنوك العمومية للنظام البنكي الجزائري حيث تغطي من

[1] بعداش مسيكة،غربي فوزية،مرجع سابق، ص١٥.

obeikandl.com

٨٠٪ إلى ٩٠٪ من النشاطات في البلد بعدد سبعة بنوك من ٢٢ مؤسسة بنكية متواجدة وذلك سنة ٢٠٠٣.

٢. المعوقات الاقتصادية:

هناك عدة معوقات اقتصادية تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد نذكر بعضا منها كالآتي:

- بطأ التقدم في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبه من عدم الاستقرار الاقتصادي و المالي؛
- عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية و الفرص الاستثمارية؛
- عدم الشفافية في حسابات المؤسسات، ومن جملة العراقيل المترتبة عن ذلك أنها تعرقل عمليات بيع المؤسسات أو عمليات الشراكة، خصوصا في حالة ضخامة ديون المؤسسة، أو خطورة الضريبة بالنسبة لعملية التحويل غير المصرح بها؛
- عجز إمكانيات التمويل المتاحة ؛
- تقليص الإنفاق العام، ما نتج عنه بطء في حركة النشاط الاقتصادي و تأثيراته السلبية على حركة الاستثمار في الجزائر؛
- وجود اقتصاد موازي غير رسمي(une économie informelle) يكتسي أهمية كبيرة، وتتجلى أهميته في تواجد سلع بدون حقوق جمركية، وكذلك الدفع دون فوترة، ودون إتباع الطرق الرسمية في

obeikandl.com

الدفع، مما أدى إلى إغراق السوق بهذه السلع و بأسعار تنافسية، وتمثل نشاطات هذا القطاع ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الناتج الداخلي الخام.

٣. المعوقات السياسية و الاجتماعية:

و تتمثل أهم المعوقات السياسية و الاجتماعية في :

- عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي فترة التسعينات؛
- غياب الرؤيا الاجتماعية لأهمية الاستثمارات الأجنبية، وما يمكن أن تدره من منافع على الاقتصاد الوطني.

٤. المعوقات الإدارية و القانونية:

تمثل العراقيل الإدارية و القانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال و جذب الرأسمال الأجنبي في الجزائر؛ إذ أن ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية و الروتين في الإجراءات و إنجاز المعاملات؛ نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في السوق العمل؛ عدم وجود أنظمة معلومات متطورة و دقة في المعلومات ، تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار و غياب التنسيق بين هذه الأجهزة.

كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز بكثرة القوانين و تضاربها و غموضها في بعض الأحيان؛ القيود الواردة على تملك الأرض و العقارات، عدم استقرار قوانين الاستثمار، إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات و الأوضاع و المستجدات العالمية.

حسب ما تكشفه آخر دراسة يصدرها البنك العالمي بالتنسيق مع هيئات متخصصة، تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال لسنة ٢٠٠٣، متأخرة مقارنة بدول الجوار المغاربي و دول الحوض المتوسط، فالجزائر هي أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة أو استثمارية كما تتعدد فيها الإجراءات و تكثر بها الوثائق الإدارية المطلوبة للقيام بمشروع استثماري أو تسوية ملكية العقار و الأملاك غير المنقولة، و يكشف التقرير الصادر عن البنك العالمي، استمرار الوضع المعقد في الجزائر مما يشكل عاملا كابحا للمستثمرين، ففي الجزائر يتطلب إنشاء مؤسسة إنتاجية أو استثمارية في إحدى القطاعات اعتماد ١٤ إجراءا مختلفا، و هذه الحصيلة المسجلة بناء على معطيات واقعية تفوق المتوسط المسجل في منطقة الشرق الأوسط و شمالي إفريقيا، التي لا تتجاوز بها عدد الإجراءات ١٠، ففي المغرب يمر المستثمر و المقاول بـ ٥ إجراءات إدارية لإنشاء مؤسسة قائمة بذاتها و معترف بها، بينما تعادل تونس عدد الإجراءات المتعددة في فرنسا أي ٧ مراحل و خطوات إدارية، و الجزائر مصنفة ضمن الدول الأقل تقدما في مجال الإجراءات الإدارية، التي تشمل الضرائب و السجل التجاري و أملاك الدولة و السلطات المحلية و الوزارات،و قنوات أخرى مثل الغرف التجارية.

في ذات السياق، نجد أن متوسط مدة معالجة ملف استثماري في الجزائر بين مرحلة و أخرى، يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٦ يوما، أي أن المستثمر المقاول الراغب في الاستثمار و إنشاء مشروع في الجزائر ينتظر مدة تتراوح ما بين ٣٥٠ و ٣٦٠ يوم لتجسيده، بينما المتوسط في

المغرب مثلا أقل من ٧٥ يوما بمتوسط ١٠ إلى ١١ يوما في كل مرحلة، أما في تونس فتقدر بحوالي ٩٠ يوما، علما بأن المدة في فرنسا المعروفة بطابعها الإداري الصارم فإنها تقدر مدة المعالجة بـ ٥٦ يوما، و متوسط في كل إجراء يعادل ٨ أيام؛ أما فيما يخص تسوية الملكية و العقار، فإن المدة في تونس و المغرب لا تتعدى الأسبوع بالنسبة للمستثمرين، و ذات الأمر في دول عربية أخرى، إلا أن هذا الإشكال مطروح بحدة منذ سنوات في الجزائر، سواء تعلق الأمر بالحصول على الأملاك المنقولة و غير المنقولة التي تتجاوز متوسط سنة واحدة، بالنسبة لتسوية الملكية، أين تمتد ما بين سنتين و ٣ سنوات و أكثر.

و في الوقت الذي تشدد فيه الهيئات الدولية على انتشار ظاهرة الرشوة في الجزائر، و على إضافة هذا العامل في كلفة المشروع، يقدر تقرير البنك العالمي بأن المقاول أو المستثمر في الجزائر يدفع ضعفين و نصفا أكثر من التونسي و المغربي في عمليات تأسيس و ترسيم المؤسسات؛ و في فرنسا مثلا تقدر كلفة تأسيس و تسجيل مؤسسة على مستوى السجل التجاري و الضرائب و غيرها من الهيئات، ١,١ بالمائة من الناتج المحلي الخام للفرد الواحد، بينما بقدر ١١ بالمائة في تونس، و ١٢ بالمائة في المغرب، ليرتفع إلى قرابة ٢٧,٥ بالمائة في الجزائر... و تبقى مهمة المستثمرين في الجزائر صعبة جدا في ظل التعقيدات الإدارية و انتشار الرشوة بالخصوص، خاصة أن الجزائر تحقق مستويات قياسية مثل ما هو الحال بالنسبة لمقياس تسجيل و تسوية الأملاك العقارية و الأملاك المنقولة و غير المنقولة، التي تتطلب ١٦ إجراء بمتوسط ٥٢ يوما لكل

obeikandl.com

مرحلة، أي أكثر من ٨٠٠ يوم في الجزائر للحصول على شهادة ملكية، بينما لا تتعدى ٣ مراحل و إجراءات في المغرب، و ٥ إجراءات في تونس.

إن الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم الدولة أو تخلفها، و هي تستمد قوتها و صلابتها من قوة و صلابة الدولة، كما تستمد عجزها من عجز الدولة، فالدولة القوية المتحضرة تنتج بلا شك إدارة مطابقة لها في القوة و الحضارة، و كذا فإن الدولة المتخلفة لا بد و أن تنتج إدارة متخلفة و بالية.

إن بلادنا من الدول التي عانت و لا تزال تعاني من التعقيدات و عدم الفعالية الإدارية، و إن الخطابات باسم الإدارة الديمقراطية و المبادرة الفردية تبقى شعارات غامضة و غير صحيحة و مفرغة من محتواها الحقيقي لعدم ترجمتها على أرض الواقع.

المطلب الثاني

مقومات تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

و للتقليل من المعوقات هناك مجموعة من المقومات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل هذه الأخيرة في مجموعة من المتطلبات نلخصها فيما يلي:

١. المتطلبات الإدارية و القانونية:

إن الإدارة في الجزائر إذا ما أرادت أن تكون في مستوى تطلعات المستثمر المحلي و كذا الأجنبي فهي في حاجة:

- لقانون يحدد مهامها الدائمة بوضوح؛

obeikandl.com

- لنموذج يعزز دورها كأداة قائمة على التخطيط و الترشيد و العقلنة بما يتفق و متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- لإطار قانوني ملائم قادر على تجنيد الكفاءات و تحفيزها في أداء عملها.
- و إقرارا بمبدأ التسيير الاقتصادي للوظائف الإدارية، و الذي يتطلب بدوره دعامات قوية نرى ضرورة وجود:

✓ إدارة قوية قادرة على العمل، قائمة على الاحترافية، تحركها دوافع المصلحة الاجتماعية و الاقتصادية، تتصف بالاستقرار و الرزانة و الحياد؛

✓ إدارة تساهم في إعداد التشريع الملائم و في تطبيق الإصلاحات المحددة بصفة فعلية؛

في نفس هذا الإطار فإنه من أجل التغلب على مختلف العقبات أمام جذب و تحريك الاستثمار الأجنبي المباشر، يتوجب:

- ضرورة ثبات و مرونة التشريعات التي يعمل في ظلها الاستثمار الأجنبي المباشر لتساعد على الاستقرار و توليد الثقة و الاطمئنان من قبل المستثمرين الأجانب؛
- الإيفاء بالاتفاقيات بين الجزائر و المؤسسات الأجنبية و المستثمرين الأجانب العاملين في الجزائر لتحسين صورة الجزائر أمام الخارج و جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

obeikandl.com

- إجراء مراجعة دائمة لقانون الاستثمار لإزالة أي غموض لتسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- توفير إدارة كفئة، بتعيين موظفين أكفاء و على دراية عالية بشؤون الاستثمار، و اعتماد معايير الكفاءة عند التعيين و الترقية، و العمل على نقاء هذه الإدارة من أي شكل من أشكال المحسوبية و الوساطة و الفساد التي تسيطر على أغلب الأجهزة الحكومية.

و بالرغم من أن الإصلاحات الاقتصادية و كذا الإدارية و القانونية تحتوي على عناصر محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هذا الأخير قد لا يستجيب لهذه الإصلاحات إذا ما لم يصاحبها استقرار سياسي و أمني في البلاد.

٢. المتطلبات السياسية و الأمنية:

فبالرغم من تخفيف الأحداث الأمنية وتحسن الصورة المشوهة للجزائر أمام مجتمع الاستثمار، إلا أن أوجه القصور ما تزال تشكل الصورة اللاأمنية في الجزائر، و المؤسف فعلا أن أصحاب القرار لا يعطون أية أهمية لمثل هذه الوضعية التي من شأنها طرد الاستثمار ليس الأجنبي فقط بل حتى الوطني، إن مثل هذه السلوكات القاصرة تفقد الدولة أهم أسلحتها لتكوين واقع و مجال صحي للاستثمار.

في هذا الإطار يتوجب العمل على:

⌑ رفع درجة الاستقرار السياسي بالجزائر، بانتهاج مزيد من الإجراءات لتثبيت النظام الديمقراطي و تنمية المجتمع المدني و تعزيز واقع حقوق الإنسان؛

⌑ رفع درجة الأمن و الاستقرار في مدننا الكئيبة و التي أصبحت مرتعا لكل مساوئ الأخلاق و معالجة الأحداث الأمنية كالسرقة و التعدي على الأشخاص و الممتلكات الطاردة للاستثمار؛

⌑ تهيئة الرأي العام الرسمي و الشعبي للتعامل مع المستثمر الأجنبي.

٣. المتطلبات البنيوية

تتمثل العوامل البنيوية في مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تلك الاستثمارات و تتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي:[1]

✦ ضرورة توفر الهياكل و البنى الأساسية من خدمات الطرق و النقل و المواصلات و الاتصالات و الموانئ و المطارات و الطاقة و غيرها من المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية و التي تلبي متطلبات المستثمرين حيث أن عدم توفر أو قصور تلك الخدمات الأساسية له أثره الواضح في إحجام المستثمرين عن إقامة مشروعاتهم الاستثمارية أو إعاقة تنفيذ الاستثمار في المواعيد المبرمجة و ما يصاحب ذلك من زيادة في التكاليف ينعكس بدوره على ضعف العوائد من تلك الاستثمارات، و من ثم التأثير على إمكانيات نجاح المشروعات بل و على إمكانية استمرارها؛

---

(1) Arabic. Cnn. Com/ 2003/ Dubai.2003/9/16/arab.politics biz.

obeikandl.com

✦ ملائمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية حيث أن ارتفاع أسعار تلك الأراضي قد يجعل الكثير من المشروعات الاستثمارية المزمع إنشاؤها غير ذات جدوى و بالتالي يتطلب الأمر ضرورة تدخل الحكومة لتقديم ما يكفل شراؤها للأراضي اللازمة لإقامة تلك المشاريع و بما يتلاءم مع العوائد من تلك الاستثمارات؛

✦ ضرورة توفير الحكومة مناطق صناعية تتوفر فيها مختلف الخدمات و المرافق الصناعية اللازمة لإقامة البنيان الصناعي الأمثل وبحيث تتساوى فيها الامتيازات المقدمة للمستثمرين الأجانب كافة دون أدنى فوارق في الحقوق والامتيازات؛

✦ تمكين المشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة و وسائل نقل و مستلزمات إنتاج لمزاولة نشاطها وعدم فرض أي رسوم جمركية عليها.

٤. المتطلبات التمويلية:

تتمثل أهم المشاكل التي تواجه المستثمر الأجنبي في غياب أو ضعف الأسواق المالية كونها تؤدي وظيفة الوسيط المالي في الأجلين المتوسط و الطويل من السيولة النقدية و الاتجاهات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية و لأغراض تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب ما يلي:

✓ تشجيع الحكومة للبنوك و المؤسسات المصرفية على منح الائتمان للمستثمرين الوطنيين و الأجانب في مقابل تقديم ضمانات مقابل تلك

obeikandl.com

القروض و بما يساعد المستثمرين في الحصول على مصادر تمويلية في مختلف الأقطار ؛

- ✓ العمل على تأهيل محاكم تجارية للنظر في القضايا التجارية؛
- ✓ العمل على ثبات أسعار الصرف للعملة الوطنية و بما يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و إيجاد نوع من التوازن الإيجابي في اقتصاد البلد.

٥. المتطلبات الفنية و التقنية:

و تتمثل في مجموعة من العوامل الفنية و الإدارية اللازم توفرها لنجاح الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و تتمثل أهم هذه العوامل في الآتي:

- ضرورة توفير الإحصاءات و البيانات التي يستند عليها في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية خاصة بأوضاع السوق الاستهلاكية و واقع القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- العمل على توفير برامج استثمارية و إستراتيجية واضحة من قبل الحكومة تجاه النشاط الاستثماري؛
- ضرورة تأهيل الكوادر الوطنية في الأقطار العربية والأجنبية المختلفة في مختلف المجالات بالإضافة إلى التنوع في برامج التدريب؛
- إعطاء الأولوية في الاستيراد للسلع المنتجة من البلدان العربية و بما يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات و بما يعمل على توسيع نشاط المشروعات الإنتاجية في البلدان العربية و توفر حوافز لاستثمارات جديدة؛

- توفير معايير ومواصفات موحدة في البلدان العربية للجودة و بما يجعل المنتجات العربية قادرة على الوفاء بمتطلبات المستهلك العربي و رفض المنتجات الأجنبية؛
- العمل على خلق روح المنافسة بين الاستثمارات المحلية و الأجنبية والعمل على تنوع تلك الاستثمارات بما يضمن عدم التركيز على منتجات معينة و إغفال بقية المجالات؛
- العمل على تطبيق قوانين الاستثمار دون التمييز بين مختلف المستثمرين بما فيها الإعفاءات الجمركية و الإعفاءات من سداد الضرائب؛
- العمل عل توفير دراسات دورية حول أوضاع السوق و بما يمكن المستثمرين من وضع خططهم الإنتاجية بالاعتماد على تلك الدراسات و بما يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي و التنسيق في مختلف أسواق السلع و الخدمات.

خـــــلاصـــــة:

تناولنا في هذا الفصل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال إحصائيات واقعية متطرقين إلى المعوقات التي تقف في طريق تطويره، مرفقة ببعض المقومات التي تشجعه أكثر وتحد من معوقاته واستخلصنا من هذا الفصل مجموعة من النقاط ندرجها كالتالي:

❖ بالرغم من المجهودات المبذولة لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يضل ضعيف جدا وغير محفز؛

obeikandl.com

❖ مازال التوجه إلى قطاع المحروقات ينال النصيب الأكبر، وتظل المبادرات في القطاعات الأخرى ضعيفة جدا؛

❖ هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بينها التضخم و سعر الصرف؛

❖ لم يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر الأهداف التنموية التي تسعى إليها البلد؛

❖ تعتبر المعوقات الإدارية من بين أهم المعوقات في طريق تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر؛

❖ لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة للحد من المعوقات، ولا يكون ذلك إلا بإرادة سياسية قوية وفعالة.

obeikandl.com

خـاتمـــــة

النتـائج العامـة للبحـث: مـن خـلال معالجتنـا للموضـوع فقـد تم التوصل للنتائج التالية:

أولا: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية، حيث يكتسـي تواجـده في الدولـة المضـيفة تـوفير مجموعـة مـن الفوائـد علـى اقتصادها، إما على مستوى التحويل التكنولـوجي والتجـارة الخارجيـة أو علـى مسـتوى المديونيـة والعمالـة، ولـذا قامـت العديـد مـن الـدول بمـنح الحـوافز لجذبـه، بيـد أن ذلـك لا يتحقـق أحيانـا باعتبـار أن الحـوافز هـي جزء من المناخ الداعم للاستثمار.

ثانيـا: يتجـه الاسـتثمار الأجـنبي المباشـر للبلـد المضـيف إذا كـان العائـد الصـافي علـى الاسـتثمار في الخـارج بعـد خصـم المخـاطر أعلـى منـه علـى الاسـتثمار في داخـل بلـد المسـتثمر، ويـدخل في تحديـد هـذا العائـد مجمل الظروف الاقتصادية، الاجتماعيـة والقانونيـة، التـي تشـكل البيئـة الاستثمارية المناسبة للبلد المضيف، حيث تتفاوت هـذه الظـروف مـن بلـد لآخر.

ثالثـا: تعتـبر الضـرائب مـن بـين أهـم العوامـل الأساسـية المتموقعـة ضـمن منـاخ الاسـتثمار، نظـرا لأهميتهـا عنـد اتخـاذ أي قـرار اسـتثماري، باعتبارها تؤثر على عائد الاستثمار،ويراعي المستثمر عند اختياره الدولـة المضـيفة جانـب الضـرائب مـن خـلال مسـتوى الضـغط الضـريبي طالمـا أن انخفاض الضرائب يؤثر على الاستثمار بالإيجاب والعكس بالعكس.

رابعا: رغم المؤهلات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، إلا أن ثمة مجموعة من العراقيل لازالت تؤثر على مسار التنمية فيه (مشكل البيروقراطية، مشكل العقار، وجود قطاع موازي، النظام البنكي...الخ)، ولقد قامت الجزائر كغيرها من الدول النامية بالإصلاحات الاقتصادية بغية تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى من جهة، ولتمهد لها الطريق للوصول إلى تحقيق اقتصاد السوق من جهة أخرى، وقد ساهمت هذه الإصلاحات في فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية بعد ما كانت الجزائر ترفضه ردحا من الزمن في ظل الاقتصاد المخطط.

خامسا: تجسدت الإرادة الجزائرية الواضحة للانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال القوانين التي تم إصدارها في بداية التسعينات، حيث كان أولها قانون(٩٠- ١٠)المتعلق بالنقد والقرض،وثانيها قانون(٩٣- ١٢) لترقية الاستثمار الذي أكد هذا المسعى وحسم في ضرورة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وآخر هذه القوانين هو الأمر(٠١- ٠٣) الخاص بتطوير الاستثمار.

سادسا: لقد تطورت قوانين الاستثمار في الجزائر عبر الزمن مسايرة لدواعي التنمية والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وقد حمل القانونين الأخيرين في طياتهما مجموعة من الضمانات والحوافز التي تشجع على الاستثمار، تتجلى أهم هذه الضمانات في حرية الاستثمار، حرية تحويل رؤوس الأموال وعوائدها، إضافة إلى المساواة بين المستثمر

obeikandl.com

المحلي والأجنبي مع إمكانية التعويض في حالة نزع الملكية كما تم توفير الضمانات على المستوى الدولي.

سابعا: تمثلت الحوافز في الامتيازات الممنوحة حسب الأنظمة سواء النظام العام أو النظام الخاص أو نظام المناطق الحرة، حيث يتم منح الحوافز المالية – المتمثلة أساسا في الحوافز الضريبية- والحوافز التمويلية وغيرها.

ثامنا: تعتبر الامتيازات الضريبية من بين أهم المرتكزات التي اعتمدت عليها الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك من خلال قوانين الاستثمار ، حيث تطورت السياسة الضريبية عبر السنوات من خلال إدخال إصلاحات وتعديلات على النظام الضريبي، إضافة إلى التوسع في منح الحوافز الواضح في القانون الأخير الخاص بتطوير الاستثمار (٠١- ٠٣) بشكل يفوق ما تم منحه في القانون (٩٣- ١٢) الخاص بترقية الاستثمار.

تاسعا: يعتبر قانون الاستثمار الذي أصدرته الجزائر من أفضل قوانين الاستثمار على المستوى العربي والمتوسطي، حيث حاولت الجزائر الاستفادة من تجارب الآخرين وأدخلت تحسينات عليه بشكل يساهم في تحسين مناخ الاستثمار، كما أن المنظومة التشريعية الجزائرية بصفة عامة هي في طور التكيف مع اقتصاد السوق وذلك من خلال مراجعة القوانين، ومحاولة مسايرة التدابير والأعراف الدولية السائدة في المعاملات الدولية.

عاشرا: لقد ساهمت الضمانات والامتيازات الممنوحة في تحسين قوانين الاستثمار بشكل أفضل، لكن رغم استعادة الجزائر للتوازنات الاقتصادية الكبرى إضافة إلى استرجاع نوع من الاستقرار السياسي والأمني، لازال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر دون المستوى المطموح إليه – رغم اتجاهه نحو الارتفاع- بالنظر إلى حجم الاقتصاد الجزائري، وما يتوفر عليه من فرص ومؤهلات حيث تبقى البيروقراطية داخل الإدارة الجزائرية من أكبر العراقيل التي تواجهه.

إحدى عشر: يهيمن القطاع النفطي على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أن الاستثمار في القطاع غي النفطي لم يشهد تطورا كبيرا، وذلك على الرغم من المزايا الضريبية الكبيرة الممنوحة له، الشيء الذي قد يرجع بعض أسبابه إلى سنوات عدم الاستقرار الأمني التي تركت آثارها على المستثمرين الأجانب.

ثانيا: التوصيات وآفاق البحث

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

أولا: العمل على تحسين صورة الجزائر في الخارج وذلك من خلال تكثيف المحادثات مع الدول الأجنبية وفتح ملفات للتعاون والشراكة، أضافة إلى إضفاء الثقة في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال بالجزائر والتعريف بالفرص الاستثمارية وتسويقها خاصة ما يتعلق منها بلقطاع غير النفطي.

ثانيا: تحسين هياكل الاستقبال (البنى التحتية، الطرق، الاتصالات والمواصلات، مرافق الاستقبال، قوانين الاقامة والسفر....الخ) وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع الاستثمارية مع العمل على تحسين مرونة سوق العمل والالتزام بالضمانات الدولية في مجال الاستثمار.

ثالثا: ضرورة إنشاء بنك للمعلومات في الجزائر مع استعمال وسائل الاتصال الأكثر حداثة من أجل تمويل المستثمرين بمعلومات ذات نجاعة والتحديث والتجديد الدائم.

رابعا: العمل على تفعيل الاتفاقيات المندرجة في إطار التنسيق الضريبي على المستوى العربي والافريقي والعالمي، وإعطاء دفع للإتحاد المغاربي من خلال تكثيف المشروعات المشتركة وبناء شبكة واسعة للعلاقات المتقاطعة بين مستثمري ورجال أعمال دول الإتحاد.

خامسا: إعادة تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري والإجراءات البيروقراطية وإضفاء الشفافية والثقة فيها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين وخاصة على مستوى إدارة الضرائب وإدارة الجمارك، مع تأكيد العمل على تحديث الإدارتين معا وتزويد المكلفين والمؤسسات بالمعلومات الكافية والحديثة وضرورة تنسيق وتسهيل الإجراءات الضريبية لهم.

سادسا: تحسين مناخ الاستثمار، دون اللجوء إلى نظام الحوافز الضريبية فقط طالما أنه ليس العامل الوحيد الذي يستعمل في جذب الاستثمار الأجنبي، وإنما أيضا بالتحكم والتحسين من العوامل الأخرى

obeikandl.com

المكونة لمناخ الاستثمار مع ضرورة القضاء على منافسة القطاع الموازي، مشكل العقار....الخ.

سابعا: من أجل تنشيط الشراكة الأجنبية خاصة في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ينبغي العمل على تشجيع وتحفيز المستثمرين المحليين ودفعهم إلى دائرة النشاط الاقتصادي طالما أنهم المؤثرون على مصداقية السياسات الاقتصادية المحلية بالنسبة للشركاء الأجانب.

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ لا ندعي أننا استوفينا جوانبه بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة تعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة:

- واقع وتطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب في الجزائر.
- دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، مع سعر الصرف والناتج الداخلي الخام، التضخم، سعر الفائدة، حتى يتم تحديد حجم كل متغير بدقة.
- دور التنسيق الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الإتحاد المغاربي.
- دراسة آفاق اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات خارج المحروقات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

obeikandl.com

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب:

١- إبراهيم توهامي، العولمة الواقع الخرافة والتحديات في الجزائر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠١.

٢- جلاء وفاء محمدين، " التحكيم بين المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة للاستثمار" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١.

٣- جيل برتان، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

٤- حسن السيسي صلاح الدين، قضايا اقتصادية معاصرة، عالم الكتب، ٢٠٠٣.

٥- حكمت شريف الشاشبي، **استثمار الأرصدة و تطور الأسواق المالية العربية**، المدرسة العربية للدراسات و النشر، القاهرة، ط١، ١٩٨٠.

٦- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام، ٢٠٠٣.

٧- زينب حسن عوف الله، **اقتصاد دولي على بعض القضايا**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٨.

٨- زينب حسني عوض الله ، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر.

٩- صباح نعوش، " **أزمة المالية الخارجية في الدول العربية**"، ط١، دار المدى للثقافة و النشر، دمشق، ١٩٩٨.

١٠- صقر عمر، **العولمة وقضايا معاصرة، قطر**، الدار الجامعية، ٢٠٠٢- ٢٠٠٣.

١١- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٣.

١٢- عبد السلام أبو قحف، **بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال الدولية**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٩.

١٣- عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، بدون سنة النشر.

١٤- علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية(الإطار العام)**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠٠٣.

١٥- عمرو عيسى الفقي، " الجديد في التحكيم في الدول العربية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

١٦- فارس فوضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ١٩٩٨.

١٧- فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٨- لشعب محفوظ، **سلسلة القانون الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٦.

obeikandl.com

١٩- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.

٢٠- محمد دويدار، اقتصاد دولي ،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٩.

٢١- محمد دويدار، **اقتصاد دولي** ،الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٩.

٢٢- محمد صفوت قابل، «الدول النامية و العولمة»، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

٢٣- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٩.

٢٤- محمد مبارك حجير، الاستثمار الأمثل للبلاد العربية ، دار الفكر العربي، بدون سنة و بلد النشر.

٢٥- مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جويلية ٢٠٠٣.

٢٦- نادية لطفي الشيشكني، التصنيع و تكوين القواعد التكنولوجية في الدول العربية(دراسة مقارنة)، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٦.

٢٧- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية، بيروت، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥.

الرسائل والأطروحات:

١- خير قدور، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع**، رسالة ماجستير (فرع التحليل الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٢- عبد الرحمن تومي، **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير (فرع التحليل الاقتصادي)، ٢٠٠٠/٢٠٠١.

٣- فتحي عرابي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير (فرع التحليل الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠.

٤- فوضيل فارس، **الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، ١٩٩٨/١٩٩٩.

٥- قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، ١٩٩٥.

القوانين والتشريعات:

١- الأمر ٦٦- ٢٨٤ المؤرخ في ١٥ سبتمبر ١٩٦٦، المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم ٨٠ لعام ١٩٦٦.

٢- المادة الثالثة والخمسون من قانون ١٣/٨٢ ، للمزيد من التفصيل انظر الجريدة الرسمية لـ ٣١ أوت ١٩٨٢ ص ١١٩٤ .

٣- المواد من ١٨١ إلى ١٨٣ من القانون ١٠/٩٠.

obeikandl.com

٤- المرسوم التشريعي رقم ٩٣/ ١٢ المؤرخ في ١٩٩٣/١٠/٠٥ المتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم ١٩٩٣/٦٤.

٥- قانون رقم ٩٤- ٣١٩ المؤرخ في ١٩٩٤/١٠/١٧، المتضمن صلاحيات و تنظيم الوكالة، APSI ، الجريدة الرسمية، ١٩٩٤ عدد ٦٧.

٦- المرسوم التشريعي ٠٩- ٩٣، ١٩٩٣، الخاص بالتحكيم الدولي الجريدة الرسمية رقم ٩٣/٢٧، ص ٤٢.

٧- المرسوم التشريعي رقم ٠٩- ٩٣ ، المؤرخ في ١٩٩٣ البند ٢٥٨ مكرر.

٨- المرسوم التشريعي ١٢/٩٣ المؤرخ في ٠٥ أكتوبر ١٩٩٣.

٩- المادة ١٥ من الأمر ٠٣/٠١ المؤرخ في ٢١ أوت ٢٠٠١.

١٠- المرسوم الرئاسي رقم ٩٥- ٣٤٦ المؤرخ في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥، الجريدة الرسمية عدد ٦٦ ،١٩٩٥.

١١- القانون ٢٧٧/٦٣ المؤرخ في ٢٧ جويلية ١٩٦٣، المتعلق بقانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم ٥٣ لعام ١٩٦٣.

١٢- القانون رقم ١٣/٨٢ المؤرخ في ٢٨ أوت ١٩٨٢، المتعلق بتدخل الاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية رقم ٣٤ لعام ١٩٨٢.

١٣- القانون رقم ١٣/٨٦ المؤرخ في ١٩ أوت ١٩٨٦.

١٤- المرسوم الرئاسي رقم ٢٣٣/٨٨ المؤرخ في ٠٥ نوفمبر ١٩٨٨، يتضمن الانضمام بتحفظ في الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٥٨ والخاصة باعتماد القرارات التحكيمية والأجنبية والتنفيذية، الجريدة الرسمية رقم ٤٨ لعام ١٩٨٨.

obeikandl.com

١٥- القانون رقم ١٠/٩٠ المؤرخ في ١٤ أفريل ١٩٩٠، المتعلق بقانون النقد والقرض.

١٦- المرسوم الرئاسي رقم ٠١/٩٤ المؤرخ في ٠٢ جانفي ١٩٩٤، المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والحكومة الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلتين، الجريدة الرسمية رقم ٠١ لـ ٠٢ جانفي ١٩٩٤.

١٧- المرسوم التنفيذي رقم ٢٨١/٠١ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره.

١٨- المرسوم التنفيذي رقم ٢٨٢/٠١ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

المجلات، الجرائد والإصدارات:

١- سعدون بوكبوس ، الاقتصاديات المغاربية في سياق التحول الاقتصادي العالمي حالة تونس و الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير، ٢٠٠٥.

٢- مجلة الاقتصاد و الأعمال" **بعد الوئام المدني**" تدخل للسيد نور الدين بوكروح، عدد خاص الجزائر، جويلية، ٢٠٠٠.

٣- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج ٢٠٠١، رقم ٣٢، نشرة ٢٠٠٣.

obeikandi.com

٤- أبو زكي رؤوف، الاستثمار في الجزائر فرص بلا حدود، في الاقتصاد والأعمال، لبنان، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، عدد خاص ، أفريل ٢٠٠٢.

٥- مجلة الاقتصاد والأعمال "**الصدمة الإيجابية**"، عدد خاص، نوفمبر ١٩٩٩.

٧- جريدة الجزائر نيوز.

٨- الاقتصاد والأعمال، ديسمبر ٢٠٠٤.

٩- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة ٢٠٠٢، الدورة ١٧، ماي ٢٠٠٢.

١٠- بعداش مسيكة، **الاستثمار كمحرك للتنمية المستدامة في الجزائر الواقع و الأفاق**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ٢٠٠٣.

١١- صالح تومي، عيسى شقبقب، مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٢)، ٢٠٠٥.

١٢- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨.

١٣- جريدة الخبر اليومية، ٢٠٠٦/٠٤/١٩.

14- journal **EL WATAN**, du 17 au 23 Avril 2006.

الندوات والملتقيات:

obeikandl.com

١- الملتقى الدولي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، الجزائر، ١٤- ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٥.

٢- القطاع المالي والمصرفي في الجزائر، "ندوة حول الاستثمار في الجزائر بين ١٣ و ١٨ ماي ١٩٩٧.

٣- طايبة فريد :مدير مركزي، بنك الجزائر" القطاع المالي و المصرفي في الجزائر"، ندوة حول الاستثمار في الجزائر بين ١٣ و ١٨ ماي ١٩٩٧.

التقارير:

١- العريان محمد، الحمد محمود، " جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية" (الاتجاه نحو السياسة الصحيحة)، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، تونس٢٤- ٢٥ مارس ١٩٩٧، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

٢- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٤.

٣- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة ٢٠٠٢، الدورة ١٧ ماي ٢٠٠٢.

مراجع أخرى:

obeikandl.com

١- بنك الجزائر.

٢- وزارة المالية.

٣- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثانيا: باللغة الفرنسية

LES OUVRAGES:

1- Belhimer.A, la lettre Extérieure De L'algerie, édition casbah, 1998.

2- Betrand Bellon, Ridha Gouir, Investissements direct Etrangers Et Developpement Industriel mediteraneen, Ed Economica, paris, 1998.

3- Bertrand Bellon، Ridha Gouir, Investissements Direct Etrangers Et Développement Industriel Méditerranéen ،Ed Economica, Paris ١٩٩٨ .

4- CHHABERLI ; Les Investissements Etrangers En Afrique، L.G.D.J، Paris١٩٩٧.

obeikandl.com

5 - H. Benissad, La Reforme Economique En Algérie, OPU, 1991.

6-Lavica, " Protection et promotion des investissements", étude de droit économique, P.U.F, 1985.

7- Pascal Lorot Et Thiery Schnob, Les Zone Franches dans Le Monde, La Documentation Française, Paris, France, ١٩٧٨.

8- - Rymand Bernard, Economie Financière International, Paris, sans date de publication, Pdpuf.

JOURNAL DU DROIT INTERNATIONAL:

1- Article de Ph.Kahn, " Problèmes juridiques de l'investissement dans les pays de l'ancienne Afrique française " Journal du droit international.

2- M. Salem, " protection conventionnelle des investissements étrangers", in J.D.I, 1986.

ANNUAIRE FRANÇAIS DU DROIT

1- J.charpentier, " La non discrimination dans les invesissement", in A.F.D.I, 1963.

REVUE ALGERIENNE DES SCIENCE JURIDIQUES ECONOMIQUES ET POLITIQUES:

obeikandi.com

1- Mebroukine.A, « Quelques Réflexions à Propos des Clauses de Gel Insérées dans les Contrats des Entreprises », in Revue algérienne de S.G.E.P., volume XIX N°2, Juin 82, OPU.

REVUES ECONOMIQUES

1- R. Sekkar, Cadre Juridique et Règlementaire, in mutation N° 4 Juin, 1993, C.N.C, Alger.

AUTRES

1- Fenardji Abdelkamel d'après, " Place de l'investissement étrangers dans la stratégie de développement de l'économie algérienne et secteur à promotion",Algérie, 1992.

2- Kamel Chehrit, «Guide de l'investissement et de l'investisseur», collection "Guide- plus", 2002-2004.

3- lettre juridique, N° 25/26, "l'instruction interministérielle portant création des C.A.L.P.T", 1995.

4- M.C.Ainouche, L'Etat, L'économie de marché et la mondialisation colloque international, l'école superieure du cmmerce, mai 2003.

5- Mohamed Bjaoui , " l'évolution des conceptions et de la pratique algérienne en matière d'arbitrage", in actes du séminaire sur l'arbitrage commercial, C.N.C. Alger 1993.

obeikandi.com

مواقع الأنترنيت:

1- http://www.mof.gov.kw/coag-news 6-4 .html.

2- www.Elkhabar.com/11/08/2005.

3- www.unctad.org.

4- www.finance-algerie.org.

5- El watan.com

6- Arabic.Cnn.com/2003/Dubai.2003/9/16/arab.politics biz.

obeikandl.com